مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٣٨٢**

الاثنين ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أباكان	(تركيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أوغندا	السيد روغوندا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	الصين	السيد وانغ من
	غابون	السيد إسوزي – نغوندي
	فرنسا	السيد بريانس
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باراهام
	المكسيك	السيد بوينتي
	النمسا	السيد ماير – هارتينغ
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد نيشيدا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/446)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/446)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، أوروغواي، بيرو، شيلي، كندا، كولومبيا، النرويج، وهايتي، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ميروريس (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إدموند موليه، الممثل الخاص للأمين العام في هايتي ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ موجهة من سعادة السيد بتر شفايغر يطلب فيها دعوته إلى الأمم المتحدة، بصفته نائب رئيسً بعثة الاتحاد الأوربي، للاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

ما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد بيتر شفايغر.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد شفايغر إلى شغل المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2010/446 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد إدموند موليه، الذي أعطيه الكلمة.

السيد موليه (تكلم بالفرنسية): يشرفني اليوم أن أعرض تقرير الأمين العام S/2010/446 عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، الصادر في ١ أيلول/سبتمبر. ومنذ صدور التقرير المماثل الأخير في ٢٢ نيسان/أبريل S/2010/200، أُحرز تقدم في دفع العملية السياسية إلى الأمام، والحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت في السنوات الأخيرة، ودعم الجهود الإنسانية وجهود الإنعاش.

وعلى الرغم من وجود سياق سياسي هش وحالة إنسانية صعبة، أرحب بقرار حكومة هايتي الذي يدعو

مواطنيها إلى التوجه إلى مراكز الاقتراع في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. فالانتخابات تمثل خطوة هامة في عملية تعزيز الديمقراطية وإعادة إرساء الدولة منذ وقوع الزلزال. والانتخابات هامة للغاية لأنها ستفضي إلى انتخاب الذين سوف يقودون الدولة خلال جهود إعادة البناء طوال السنوات الخمس المقبلة. ومن الأهمية الحاسمة بمكان أن تكون الانتخابات، إذاً، ذات مصداقية وشرعية، وأن تؤدي إلى تشكيل حكومة وجمعية وطنية تتمتعان بولايات واضحة لا اعتراض عليها.

ومن الأهمية الحاسمة بمكان أيضاً التشجيع على أوسع ما يمكن من مشاركة وطنية في الانتخابات. ولقد طلبت بالفعل إلى السلطات المختصة أن تطلق حملة تثقيفية عامة لإبلاغ الناخبين بشأنها وحشدهم. وتسهم بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، من خلال مساعيها الحميدة، في تحقيق توافق سياسي في الآراء على إجراء الانتخابات، وأشيد بالأحزاب والتحالفات الـ ٦٦ التي ستشارك في الانتخابات التشريعية والرئاسية. وهذا الرقم يشمل الأحزاب السياسية التي سعت في بداية الأمر إلى التنحي المبكّر للرئيس بريفال، لكنها تشارك الآن في العملية الانتخابية الدستورية.

وبالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرين في الميدان، سوف تؤدي بعثة الأمم المتحدة الجزء المطلوب منها عن طريق توفير الدعم اللوجستي والأمني، وتنسيق المساعدة الدولية للانتخابات بغية كفالة إجراء انتخابات سلسة. لكنني أبرز أهمية القيادة الهايتية في هذا المجال، ولقد ناشدت بالفعل الأطراف الفاعلين والسلطات السياسية الهايتية – ولا سيما المجلس الانتخابي المؤقت – العمل بشفافية ووفقاً للقانون الهايتي والمبادئ الديمقراطية.

إن الحالة الأمنية في هايتي لا تزال هادئة بشكل عام ولكنها هشة. وعلى الرغم من ارتفاع عدد الجرائم منذ ١٢ كانون الثاني/يناير، فعدد الحوادث يوازي عددها في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، إن وجود مؤسسات ضعيفة، ومخيمات للمشردين داخلياً، وزيادة في نشاط العصابات، وانعدام الاستقرار إبّان الفترات الانتخابية في هايتي، أمور تسهم في إيجاد بيئة أمنية هشة. وما زلت أشعر بالقلق إزاء الحالة في المخيمات، حيث تقع الجماعات الضعيفة – ولا سيما النساء والأطفال – ضحية للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. لذلك أنشأت بعثة الأمم المتحدة وحدة متعددة التخصصات معنية بمخيمات المشردين داخلياً، تعمل لدعم الشرطة الوطنية الهايتية في الحفاظ على الأمن في المخيمات.

وأود، مع ذلك، أن أذكر أنه يتعذر ضمان تغطية أمنية كاملة في المخيمات البالغ عددها ١ ٣٠٠ مخيم، من جانب الأفراد المتوفرين لدى الشرطة الوطنية الهايتية وبعثة الأمم المتحدة. وتقدر دولة هايتي عدد المشردين بـ ١,٣ مليون مشرد. وأجرت وزارة الأشغال العامة والنقل والاتصالات ومكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع تقييماً هيكلياً لـ ٠٠٠ ٢٣٠ مبنى، أظهر أن نصفها سليم هيكلياً، وربعها يحتاج إلى مزيد من الإصلاح، والربع الآخر يوصَى بهدمه.

وعلى الرغم من هذه النتائج، لا تزال عودة المشردين بطيئة، والتعمير يعوقه الركام، وعدم وجود سجل للأراضي. وبالنسبة إلى سجل الأراضي، من الضروري وجود قيادة وطنية حاسمة لمواجهة مشكلة سندات الملكية والقانون المتعلق بالحق في البناء. ويتعين إقامة توازن بين الخدمات الطارئة للسكان والحاجة إلى تشجيعهم على العودة إلى مجتمعاتهم المحلية أو الأماكن التي أتوا منها. ويقتضي ذلك وجود ما يكفي من أمكنة الإيواء والخدمات الأساسية، ولا سيما في الصحة والتعليم، بغية حفزهم على العودة. وفي الوقت

نفسه، إن الإخلاءات القسرية للمشردين تدعو إلى القلق. ويدعو الفريق العامل لمجموعة الحماية إلى وقف اختياري رسمي للإخلاءات القسرية بغية حماية حقوق أضعف ضحايا الزلزال.

ومنذ ١٢ كانون الثاني/يناير، تجري إلى حد بعيد تلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية للمشردين. وبالإضافة إلى توزيع السلع الإنسانية الضرورية بشكل كبير، تم توظيف أكثر من ١٥٠٠٠٠ شخص في مشاريع متنوعة تتعلق بالحصول على الأموال النقدية والغذاء مقابل العمل. وشرع مجتمع المساعدة الإنسانية في بناء أمكنة سليمة مؤقتة للإيواء. وتأمل الأمم المتحدة وشركاؤها في بناء ٠٠٠ ١٣٩ من أمكنة الإيواء هذه بحلول منتصف عام ٢٠١١.

إن ضعف المشردين والسكان عموماً أمام الأعاصير يدعو إلى القلق. ولقد اتخذت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري التدابير لدعم السلطات الهايتية في الإعداد لمواجهة فصل الأعاصير، ولا سيما عن طريق إنشاء مراكز لوجستية، وتوفير حصص إعاشة في الحالات الطارئة، وتقييم أوجه ضعف المخيمات. وشرع العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في إجراء تدريبات لمواجهة كوارث جديدة، ولاستكمال خططه لحالات الطوارئ.

وطورت حكومة هايتي قدرتها الذاتية على تنسيق الأنشطة الإنسانية والإنعاش. وقام الرئيس بإنشاء اللجنة الرئاسية لإعادة التوطين، التي يرأسها مع نائبي، السيد نايجل فيشر. وتعمل اللجنة مع مجتمع المساعدة الإنسانية على وضع استراتيجية وخطة تشغيلية لتوفير الإرشاد للمشردين الذين يعيشون في المخيمات. ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب رئيس الوزراء على دمج الهياكل الإنسانية القائمة في بنيان التنسيق الوطني بقيادة وزارة التخطيط. وأعادت الحكومة أيضاً تنشيط أفرقة التنسيق القطاعية (الأفرقة القطاعية)، ارتكازاً على الأولويات المحددة في خطة العمل للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني. علاوة على ذلك، إن قيادة أغلبية المجموعات الإنسانية انتقلت إلى نظيراتها الموجودة في الوزارات.

ولقد أُنشئت في ٢١ نيسان/أبريل اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، التي يرأسها رئيس الوزراء بيليريف مع رئيس الولايات المتحدة السابق كلينتون. لقد أقرت اللجنة المؤقتة في آخر اجتماع لها في ١٧ آب/أغسطس ٢٩ مشروعا تبلغ كلفتها الإجمالية ١,٦٦ بليون دولار. وقدمت منظومة الأمم المتحدة ثمانية من تلك المشاريع، ويتعين عليها الآن حشد ٢٠٠ مليون دولار لتنفيذها. وحاليا، باستثناء الإعفاء من الديون، أُنْفِق مبلغ ٥٠٦ ملايين دولار، أو ١٨,٩ في المائة من التعهدات المقطوعة لعام ٢٠١٠.

أود أن أُذكِر أعضاء المجلس بأن الرئيسين المشاركين للجنة أفادا بأن الجهود الرامية إلى زيادة عملها محدودة نتيجة البطء في التمويل الذي تم التعهد به في مؤتمر نيويورك الذي انعقد في ٣١ آذار/مارس. أما الآن، وحيث توجد عدة مشاريع بانتظار التمويل، فأود أن أهيب بالمانحين سرعة تسديد المبالغ المتعهد بها.

في القرار ١٩٢٧ (٢٠١٠) دعا مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى تقديم الدعم اللوجستي والمساعدة الفنية إلى حكومة هايتي. وتعتزم البعثة تقديم هذا الدعم بصورة انتقائية للتمكين من وصول تمويل المانحين. وقد وضعت خطة لتوفير مساحة مؤقتة ولوازم مكاتب أساسية لوزارة العدل والأمن العام، ومؤسستي القضاء والسجون، والشرطة الوطنية والإدارات المحلية ليتسنى لها الإبقاء على عملياتها. وتقدر تكلفة الدعم اللوجستي للميزانية الحالية بمبلغ ٧,٩ مليون دولار. وهذا

يمثل أقل من ١ في المائة من الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي ستقدم إلى الجمعية العامة في الخريف. وفي الوقت نفسه ستعمل البعثة والفريق القُطْري على مساعدة هذه المؤسسات الحكومية في إعداد مشاريعها إلى اللجنة.

بعد هذه الدراسة المقتضبة، أود أن أبلغ المجلس بآخر التطورات التي حدثت منذ صياغة تقرير الأمين العام في منتصف شهر آب/أغسطس، لكي أقدم لأعضاء المجلس لمحة عامة مستكملة قدر الإمكان عن الحالة.

أما في مجال الانتخابات، فإن ما تقدمه البعثة من دعم للمجلس الانتخابي المؤقت مكننا من المحافظة على الإطار الزمني الراهن للانتخابات. ومع ذلك فهو جدول ضيق جداً، ولا بد للمجلس من الاستمرار في الامتثال له لكفالة إجراء الانتخابات فعلا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيتم البدء بالمراحل الرئيسية للحملة الانتخابية في ٢٧ أيلول/سبتمبر وستنشر القائمة الانتخابية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. أود أن أسترعي انتباه المجلس إلى تعقيد عملية تسجيل الناخبين الذين فقدوا بطاقات الهوية الوطنية، وهذا يمثل جزءاً هاماً من السكان المشردين. لقد طلبت من مكتب إصدار الهوية الوطنية وشركائه مضاعفة الجهود لتمكين ضحايا الزلزال من ممارسة حقوقهم الدستورية. وقد فُرغ من عملية تقييم الأمن في جميع مراكز الاقتراع تقريباً. وقد انتهت الشرطة الوطنية والبعثة من وضع خطة متكاملة للأمن والدعم اللوجستي، ولكن حتى لو تحققت جميع المساهمات المالية المقطوعة، سيظل لدينا نقص بقيمة مليوني دولار.

أما فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، فقد قامت المنظمة الدولية للهجرة بتسجيل نحو ١,٢٥ مليون من الأشخاص المشردين. وتم بناء نحو ١٢ ٠٠٠ مأوى مؤقت. ووضعت خطة طوارئ لموسم الأعاصير، بما في ذلك التخزين المسبق للإمدادات والمواد الغذائية لنحو ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة.

أما فيما يتعلق بالعمل الشُرطي، فيسرني أن الدفعة الثانية والعشرين لأكاديمية الشرطة الوطنية قد بدأت التدريب. وعندما تتخرج تلك الدفعة، في غضون سبعة أشهر، سينضم ٩٠٠ مجنداً إلى صفوف الشرطة الوطنية، وسيعمل ٥٠٠ فرد منهم في قوة الشرطة، و ٣٠٠ فرد في إدارة السجون، و ١٠٠ فرد في قوة خفر السواحل. وعلاوة على ذلك، وفي سياق جهودنا الرامية إلى إلقاء القبض على الفارين من السجون وأفراد العصابات، يقوم أفراد شرطة الأمم المتحدة بدعم الشرطة الوطنية الهايتية في عمليات التمشيط التي يتم القيام بها حوالي ثلاث مرات في الأسبوع.

ومنذ صدور التقرير، وضعت الأمم المتحدة في هايتي خطة تنفيذية للتصدي لمشاكل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وقد بدأ التدريب في هذا المجال في الأسابيع الأخيرة لأفراد الشرطة الوطنية الهايتية. وشرطة الأمم المتحدة والعنصر العسكري التي كثيراً ما تكون سباقة في الاستجابة. واتخذت أيضاً التدابير اللازمة لتمكين الموظفين من إحالة الضحايا إلى الخدمات الطبية المتوفرة. وبدأنا أيضاً بحملة إعلامية عامة عن الوقاية وما نفعله في حالة الاغتصاب. وفي الوقت نفسه، تواصل الوحدة المعنية بمخيمات الأشخاص المشردين داخليا بالاشتراك مع ٢٠٠ من أفراد شرطة الأمم المتحدة التواجد الدائم في ستة مخيمات عالية الخطورة تضم ١٣٥ ٠٠٠ نسمة، والقيام بدوريات يومية في ٧٠ مخيماً غيرها تم تحديدها بوصفها ذات أولوية. وثمة لجنة فرعية أولية تابعة للشرطة الوطنية تعمل حالياً في مخيم جان – ماري فنسنت، وهو من بين المخيمات التي تمثل أكبر عدد من المشاكل المتعلقة بالأمن العام. وعلاوة على ذلك، يعمل العنصر العسكري على حشد جنود

يتراوح عددهم بين ٣٥٠ و ٥٠٠ فرد في اليوم بغية حماية الأشخاص المشردين.

لقد أحرز بعض التقدم في مجال العدالة في الأسابيع القليلة الماضية. وتنعقد حاليا محكمة الاستئناف في بورت - أو - برنس بعد انقطاع دام أكثر من سبعة أشهر. وبالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل ٢٦ محامياً في دورة للتدريب القضائي في فرنسا. بيد أنني أشعر بالقلق حيال استمرار غياب المجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي بالنظر إلى دوره في ممارسة الرقابة على النظام القضائي، يعتبر عنصراً أساسياً في الإصلاح القضائي. لقد طلبت إلى حكومة هايتي الانتهاء من شكليات إنشائه وتسمية رئيس محكمة النقض الذي يشرف على المجلس الأعلى والكلية الوطنية لإعداد القضاة. ومن المهم التشديد على أنه في حالة عدم إحراز تقدم هام في مجال سيادة القانون في هايتي ستذهب جهود اللجنة في تنفيذ ولايتها أدراج الرياح.

إن برنامج البعثة لتقليص حدة العنف في المجتمع بدأ بالتركيز على مسألة العنف في مخيمات الأشخاص المشردين، ولا سيما تلك المتاخمة للأحياء ذات الأولوية لتقليص حدة العنف، وعلى الأحياء التي لديها مشكلة معينة تتعلق بنشاط العصابات الإجرامية. ويعمل قسم تقليص العنف المجتمعي بالاشتراك مع العنصر العسكري لدراسة نموذج لنقل بعض من هذه المناطق.

أما فيما يتعلق بدعم مؤسسات الدولة، فقد يسر قسم الشؤون المدنية في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ آب/أغسطس زيارة مشتركة بين البرلمانيين لمدراء برلمانيين رفيعي المستوى إلى الجمهورية الدومينيكية لحضور دورة تدريبية عن برنامج التحديث في الجمهورية الدومينيكية. وقد عملت البعثة أيضاً على تقييم احتياجات الوفود ونواب رؤساء الوفود في الإدارات. وأتوقع تقريراً عن ذلك التقييم في غضون الأيام المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك عملت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة على توفير موظفين تقنيين للجنة المؤقتة لإنعاش هايتي.

على الرغم من التدمير الذي أحدثه الزلزال بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير، لم تشهد هايتي موجة ثانية من الأمراض الوبائية أو القلاقل الاجتماعية. ومع ذلك، يظل هذا النجاح النسبي محفوفاً بالمخاطر. وتواجه حكومة هايتي تحديات في الأجلين القصير والطويل، من قبيل تنظيم الانتخابات والحفاظ على النظام في المخيمات وإعادة الإعمار، ومسألة معالجة الركام والحطام، وعودة الأشخاص المشردين، وهي مسألة تتوقف إلى حد كبير على توفر ملاجئ مؤقتة ودائمة. وإذا ما أرادت هايتي أن تصمد أمام هذه التحديات، لا بد أن يكون بوسعها التعويل على القيادة الحازمة لحكومتها وعلى الدعم المقدم حاليا من المجتمع الدولي. ومن الجدير بالذكر أن إجراء انتخابات ذات نتائج يقبلها جميع أبناء هايتي يمثل خطوة هامة في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي.

السيد ميروريس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بياني بالتوجه بالشكر إليكم، سيدي الرئيس، وإلى أعضاء المجلس، على تنظيم هذه المناقشة، التي تبرهن مرة أخرى على الاهتمام الذي تولونه لهايتي. كما أود أن أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية التي كانت شاملة وقدم بها، من موقعه الرفيع، نظرة إجمالية عن الحالة في هايتي.

وقد كانت الإحاطة الإعلامية للسيد موليه شاملة لدرجة أنه يصعب علي أن أضيف إليها شيئا. والواقع أنه شرح بوضوح التحديات التي تواجهها الحكومة. وسأتناول تحديين اثنين هما: الانتخابات التشريعية والرئاسية التي

ستجري كما ورد في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر هذا العام، وكذلك أعمال إعادة الإعمار في أعقاب الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير.

وفيما يتعلق بالانتخابات، أستطيع أن أؤكد لكم، بالنيابة عن الحكومة، أن كل جهد ممكن سوف يبذل لتنظيم انتخابات موثوق بها وشفافة وتكون نتائجها مقبولة لدى السكان.

ومن الواضح أن التحدي الثاني – أعمال الإنعاش – تعني بالضرورة أن الحكومة المقبلة يجب أن تحظى بالشرعية اللازمة لقيادة عملية إعادة الإعمار حتى تتكلل بالنجاح.

وكما جرى التأكيد، فيما يتعلق بأعمال إعادة الإعمار، فإن اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي تقوم بأعمالها. وخلال اجتماع اللجنة الأخير، تمت الموافقة على عدد من المشاريع، وكما شرح السيد موليه، فإننا نعاني من عجز مالي فيما يتصل بتلك المشاريع. وعليه، فإن الأموال التي تعهد بها المجتمع الدولي في مؤتمر المانحين، المعقود في آذار/مارس، يجب أن تصل لكي لا تخيب توقعات السكان.

وقد أشار السيد موليه، إلى أن تقرير الأمين العام (S/2010/446)، يسلط الضوء على مدى هشاشة الوضع الأمني. ومع وجود ١,٣ مليون شخص من المشردين أو المتضررين الآخرين جراء الزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير، فقد أصبحت عملية إعادة الإعمار أكثر إلحاحا وأمست ضرورية بشكل متزايد، ولا يمكن الاستهانة بتأثيرها على الأوضاع الأمنية. وعليه، من الأهمية بمكان أن تقوم الحكومة والمجتمع الدولي بكفالة توفير الأموال التي تم التعهد بها للجنة المؤقتة للحيلولة دون تأخير أعمال إعادة الإعمار، وكفالة عدم وقوع أعمال العنف الناجمة عن عدم تلبية توقعات السكان المشروعة في تحسن الأوضاع.

وكما ذكر السيد موليه، هناك الكثير من الأعمال التي يتعين القيام بها. وهذا بطبيعة الحال جهد طويل الأمد. وأود أن أؤكد لكم، سيدي، ولأعضاء المجلس، أن الحكومة ملتزمة بالعمل الجاري لتحسين الأوضاع. ونحن نعلم أنه في مطلع العام المقبل ستكون هناك حكومة جديدة، ولكن الحكومة الحالية تريد، بالرغم من ذلك، أن ترسي الأسس التي تمكن الحكومة الجديدة من مواصلة العمل الذي شرع فيها بالفعل.

وفيما يتعلق بالتمويل، وكما ذكر، فإنه لم يتم سوى تحويل ١٨ في المائة حتى الآن من الأموال التي تم التعهد بها، وأنا أعلم أن رئيسي اللجنة المؤقتة – أي الرئيس السابق بيل كلينتون ورئيس الوزراء بيليريف – قد وجها نداءً إلى جميع الشركاء الدوليين من أجل زيادة هذه النسبة لكي يتسنى تنفيذ المشاريع التي تمت الموافقة عليها. وكل ما أستطيع أن أفعله، في هذا الصدد، هو الإعراب عن الشكر للبلدان التي أوفت بتعهداتها حتى الآن، وأود أن أناشد، باسم حكومتي، من لم ينفذوا تعهداتهم أو نفذوها جزئيا القيام بذلك مؤكدا لهم أن الحكومة قد قامت بكل ما في استطاعتها لضمان شفافية وسلامة إدارة تلك الأموال.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى، وبالنيابة عن حكومتي، أن أعرب عن الشكر على المساعدات التي تلقيناها حتى الآن، سواء للعملية الانتخابية أو لعملية إعادة إعمار البلد. وأود أن أشكر المجتمع الدولي بأسره. ولا أريد أن أعدد الأسماء، ولكن لا يسعني إلا أن أخص بالذكر مساهمات الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية المجاورة لنا.

هذا ما أردت أن أضيفه إلى الإحاطة الإعلامية الشاملة تماما للسيد موليه، الذي أود مرة أخرى أن أعرب عن شكري له، ولأعضاء المجلس ولكم، سيدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناننا للأمين العام على تقريره التفصيلي الأخير عن الحالة في هايتي (S/2010/446). وأود كذلك أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد موليه، على قيادته الماهرة والمتفانية وعلى إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم. كما أود أن أشكر السفير ميروريس على استعراضه الموجز للحالة من وجهة نظر حكومة هايتي.

لقد أعربت الولايات المتحدة عن أقصى الدعم وأجزل الشكر لجميع موظفي الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على عملهم الاستثنائي في ظل ظروف صعبة للغاية. ونحن نتفق مع الرأي القائل إن الحالة السياسية في هايتي لا تزال هشة، ولكن التقدم المحرز نحو إجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر يمثل أمرا إيجابيا. إننا ننوه بالعمل الشاق الذي تقوم به البعثة لتحقيق هذا التوقع ولتقديم الدعم الواسع لتلك الانتخابات. إن الانتخابات التي تجري في ظل السلم والثقة وانتقال السلطة إلى حكومة جديدة سيكون معلما هاما على طريق إحراز التقدم في هايتي.

إننا نرحب أيضا بجهود البعثة في مساعدة قوات الشرطة الوطنية في هايتي وغيرها على تهيئة بيئة مستقرة، ونحن نشيد بعملهما على صون الاستقرار العام خلال هذه الفترة الحرجة للغاية. ويساور الولايات المتحدة القلق حيال فئات السكان الضعيفة في مخيمات المشردين داخليا وفي المجتمعات المحلية المجاورة، ولا سيما فيما يتعلق بمدى العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ومع أننا ندرك الصعوبات المتعلقة بالنقص في المعلومات الموثوق بها والشاملة، فإنه لا يمكن قبول أي مستوى من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ونحن نقدر الجهود الجارية لبعثة الأمم المتحدة في التصدي لهذه الحالة. ونشيد بخطة استخدام العنصر العسكري للبعثة على نحو قائم بشكل أقوى على المجتمع المحلي، ونتفق على أنه سيكون لها تأثير على العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في مخيمات المشردين داخليا والمناطق المحيطة بها.

ويجب أن يكون التصدي لمسألة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس جزءا من جهد أوسع نطاقا لتمكين المرأة خلال جميع عمليات إعادة الإعمار، ونحن نشجع البعثة على توسيع نطاق جهودها خارج مخيمات المشردين داخليا وجوارها وفي العاصمة بورت - أو - برانس وخارجها. وتوافق الولايات المتحدة على أن زيادة تدفق الأسلحة والمخدرات إلى هايتي تشكل عاملا لزعزعة الاستقرار، ونحن نشجع البعثة على النظر في السبل التي تمكنها من الاستفادة من قدراتها المتاحة، حيثما أمكن ذلك، بغية اعتراض هذا التدفق.

إننا ندرك أن عملية نشر القوات العسكرية على أساس الزيادة التي أذن بها القرار ١٩٠٨ (٢٠١٠) تجري على نحو جيد. ونحن نتطلع إلى رؤية إسهاماتها في تحقيق الاستقرار والأمن.

ويذكر تقرير الأمين العام المناقشة المتعلقة بتخفيض القوة. ونحن ندرك أن هذه الزيادة في الواقع ذات طابع مؤقت. ومع ذلك، نعتقد أن أية مناقشة للتخفيض يجب أن تقوم على الأحوال الأمنية في الميدان في هايتي، وعلى تحقيق المعايير الأمنية، وبعد موسم الأعاصير، على الانتهاء من الانتخابات والانتقال السلمي للسلطة في أوائل العام المقبل.

وقد اتسم نشر قوات الشرطة بالصعوبة في بعض الأحيان، لكنه يسير إلى حد كبير على الدرب الصحيح.

ونشجع الدول على دعم القرارين ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) ونشر الشرطة لدعم هذه المهمة الهامة. إن لدى الولايات المتحدة ٤٥ من أفراد الشرطة في هايتي، ونحن نعمل على مضاعفة حجم جهود وحدة الشرطة المنفصلة التابعة لنا في الأشهر المقبلة. ونحن نرحب بالمساهمات من الدول الأعضاء الأخرى.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد إدموند موليه، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، والأهم من ذلك، على تفانيه وقيادته القديرة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ظل ظروف صعبة. كما أشكر السفير ليو ميروريس على ملاحظاته التي أبداها اليوم.

إن تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2010/446) يبرر تجدد الأمل بشأن مستقبل هايتي. وعلى الرغم من الخسائر البشرية والمادية الهائلة، تمت المحافظة على الاستقرار، ويخطو البلد خطوات هامة على طريق انتعاشه، واستؤنفت عمليات سياسية رئيسية. ولا بد من الإشادة بالشعب الهايتي على هذه الإنجازات. ويتطلب تعزيز هذه الإنجازات والتصدي للتحديات المقبلة قيادة قوية من الحكومة ودعم دولي مستمر في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: الأمن والانتعاش والتعمير والانتخابات.

ومما يشجع أن الحالة الأمنية ظلت مستقرة. كما سعدنا عندما علمنا بأن نشر القوات الإضافية التي أذن بها المجلس على وشك الاكتمال. وأتاحت الزيادة في أفراد الشرطة المجال لتوسيع مهام شرطة الأمم المتحدة التي تكتسي أهمية بالغة في هذه المرحلة. وفي رأينا، لا بد من الحفاظ على مستوى الوحدات المأذون به.

ومما يبعث على الاطمئنان اتخاذ عدة تدابير، ويجري التخطيط لاتخاذ تدابير أخرى لضمان أمن مواطني هايتي الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخليا، وبخاصة النساء والأطفال. وذلك أمر في غاية الأهمية. ونحن نشجع بعثة الأمم المتحدة على مواصلة التركيز على سلامة المشردين داخليا، مع إيلاء اهتمام خاص للحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وستصبح تلك المهمة أسهل من خلال تعزيز البرامج المجتمعية للحد من العنف والمشاريع ذات الأثر السريع.

أما المجالان الآخران اللذان يستحقان اهتمام البعثة فهما: ازدياد تداول الأسلحة والشحن العابر لأنواع معينة من المخدرات. ويبعث المجال الثاني على القلق البالغ خاصة في ضوء احتمال تقويضه للمؤسسات التي يقوم عليها مستقبل هايتي. وفي الأجل الطويل، لا يمكن حل تلك المشاكل إلا ببناء القدرات وتعزيز المؤسسات الهايتية. ولذلك كان من دواعي سرورنا أن ٩٠٠ من المجندين الجدد بدءوا التدريب في أكاديمية الشرطة الوطنية الهايتية في وقت سابق من هذا الشهر. ويجب مضاعفة الجهود للتعويض عن أعداد الموظفين والخبرات التي فُقدت في الزلزال. ونحث المجتمع الدولي على تقديم مزيد من الدعم للشرطة الوطنية الهايتية. ويسرني أن أعلن أن الشرطة الاتحادية البرازيلية ما برحت توفر التدريب المتخصص في عدة مجالات لأفراد الأمن في هايتي.

وبعد ثمانية أشهر على وقوع المأساة، فإن مما يبعث على الاطمئنان أنه يجري تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات الأساسية الأكثر إلحاحا لسكان هايتي. إننا نشعر بالامتنان العميق لجميع الذين عملوا بتفان وسخاء لكي يتحقق ذلك. ومع ذلك، ما زال الطريق لتحقيق الانتعاش طويلا وما زال التعمير يمثل تحديا هائلا. إن الحاجة الأكثر إلحاحا هي ضمان أفضل حماية ممكنة ضد الأعاصير والفيضانات. ونلاحظ أنه تم اتخاذ عدة خطوات في ذلك

الصدد. ونحن نحث الحكومة وبعثة الأمم المتحدة على الاستمرار في التركيز على هذه المسألة.

ولكي يمضي تحقيق الانتعاش قدما ومن أجل أن تسرَّع خطى التعمير، يبدو أن ثلاثة تدابير تكتسي أهمية بالغة، وهي إزالة الأنقاض وتحديد تجهيز الأراضي لإعادة التوطين والتنفيذ الفوري لمشاريع التعمير. إن تلك الجوانب متشابكة وتحظى بنفس القدر من الأهمية، ولكني أود اليوم أن أعلق بإيجاز على التدبير الأخير.

ومثل إنشاء اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي وصندوق تعمير هايتي خطوتين هامتين للغاية. ونحن نثني على جميع الذين جعلوا إنشاءهما أمرا ممكنا. إن موافقة اللجنة على الدفعة الأولى من المشاريع التي تربو قيمتها على بليون دولار يشهد على أهمية اللجنة. والأمر الملح الآن هو تمويلها والقيام بذلك بطريقة تضع حدا لنمط المساعدات الدولية التي لم تسهم حتى الآن في تعزيز دولة هايتي. وفي ذلك الصدد، من المقلق أنه من المتوقع أن أقل من ١٠ في المائة من المساعدات التي تم التعهد بتقديمها حتى الآن، ستقدم من خلال صندوق تعمير هايتي، حسبما أفادت التقارير. وقدمت البرازيل ٥٥ مليون دولار للصندوق، بما في ذلك ١٥ مليون دولار على شكل دعم مباشر للميزانية. ومن الهام أن تصرف الموارد المُتَعهَّد بها بسرعة وأن توجه بطريقة تدعم أولويات هايتي وبناء المؤسسات فيها.

ولئن كان يجري الآن استعادة القدرة التشغيلية للحكومة، فإن قيام بعثة الأمم المتحدة بتوفير الدعم اللوجستي والخبرة التقنية للسلطات الهايتية وفقا للقرار ١٩٢٧ (٢٠١٠) يكتسي أهمية بالغة. وسعدنا عندما علمنا بما اتخذ من خطوات في ذلك الصدد، وبالتدابير التي يجري التخطيط لاتخاذها. ومن وجهة نظر البرازيل، فإنه من الضروري جدا أن تبذل كل الجهود الرامية إلى تقديم هذه المساعدة بأكبر قدر متاح من الكفاءة وفي أسرع وقت ممكن.

إن الانتخابات التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر تكتسي أهمية بالغة. فهي ستعزز توطيد مفهوم نقل السلطة بصورة عادية ودستورية والاستعادة الكاملة للآليات التشريعية واستكمال الإصلاحات الدستورية الملحة، مما يساعد على إيجاد بيئة أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي والاستثمار. ولكي تتحقق تلك المكاسب بالكامل، يجب أن تكون عملية التصويت حرة وشفافة وموثوقة وأن تجرى في بيئة هادئة وآمنة. ونأمل أن تعمل جميع الأحزاب السياسية في هايتي انطلاقا من تلك الروح، ونتوقع ذلك.

إن بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية والشركاء الثنائيين يعملون بالفعل بشكل وثيق مع السلطات الهايتية لدعم التحضير للانتخابات. وقد تبرعت البرازيل بـ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. وهناك حاجة إلى المزيد من التبرعات المالية والدعم السياسي المستمر. ونحن نحث جميع الجهات المانحة على أن تكون سخية ومرنة قدر الإمكان.

وبعد ثمانية أشهر على وقوع الزلزال، تم تحقيق الكثير ولكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد. وتتوفر للمجتمع الدولي فرصة فريدة لمساعدة شعب هايتي وحكومتها في بناء دولة فعالة وزيادة تعزيز دولتهما. وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة بعزم ومن المنظور الطويل الأجل لمصالحنا المشتركة.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام إدموند موليه، الذي استمعت باهتمام كبير إلى إحاطته الإعلامية. وأشيد بالتزامه على رأس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. إن بعثة الأمم المتحدة، التي يعمل موظفوها بلا كلل في ظل ظروف لا تزال صعبة للغاية، تؤدي دورا بالغ الأهمية في هايتي. ويحظى السيد موليه باحترام

الهـايتيين وثقتـهم. وينبغـي أن يحظـى بالـدعم الكامـل مـن مجلس الأمن.

كما استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلى به السفير ميروريس، الممثل الدائم لهايتي. وأؤكد له التزام فرنسا بمواصلة دعمها لهايتي.

لقد بدأت عملية الانتخابات في هايتي منذ جلستنا الأخيرة بشأن هذا الموضوع. وكما يشير الأمين العام في تقريره (S/2010/446) ، فمن الضروري أن تُجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أفضل الظروف الممكنة من أجل توفير إدارة قوية للبلد وإتاحة المجال لقادة هايتي لينفذوا جهود التعمير. وتسهم بعثة الأمم المتحدة بالفعل في الجهود الجارية من خلال توفير الدعم التقني والأمني واللوجستي. ونحن ندعو السلطات الهايتية إلى دعم السير السلس لهذه العملية.

وفي ذلك الصدد، لا تزال بعثة الأمم المتحدة تؤدي دورا حاسما في مختلف المجالات، بما في ذلك المساعي الحميدة وحفظ النظام العام وتعزيز حقوق الإنسان إعلان شأن سيادة القانون، التي ينبغي أن تكون، أكثر من أي وقت مضى، محط تركيز ولاية البعثة. تظهر بعثة الأمم المتحدة هذه تعقيد الولايات المسندة إلى عمليات حفظ السلام. ولكن، بغية مواصلة القيام على نحو فعال بمهام بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فإنها ستحتاج إلى الموارد الكافية. وعلى نحو خاص، ينبغي لنا أن نكفل وجود ما يكفي من الشرطة. ذلك أمر حيوي لكفالة أمن الفئات الضعيفة. وأفكر على نحو خاص في النساء اللواتي ينبغي أن يحظى أمنهن بالأولوية.

في هايتي، ربما أكثر من أماكن أخرى نظرا إلى الظروف، يتوقف نجاح الأمم المتحدة على التنسيق الجيد لمختلف الجهات الفاعلة في الميدان. ومن الحيوي أن تعمل الوكالات والصناديق والبرامج بالتنسيق في مختلف المجالات، سواء كان ذلك في تحقيق الديمقراطية أو التنمية أو الأمن.

إن مؤتمر نيويورك في آذار/مارس فتح آفاقا. وحشد المجتمع الدولي بقوة وقطع التزامات. ونرحب بإنشاء وعمل اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، التي يمكن بفضلها تحديد الأولويات الواضحة. وكما أكد الأمين العام في تقريره، من بالغ الأهمية الوفاء بجميع الالتزامات. والجهات المانحة، من جانبها، ينبغي أن تبقى على اطلاع على الاحتياجات والأولويات المحددة. وأيضا يجب علينا أن نواصل إيلاء اهتمامنا الكامل لمساعدة مئات الآلاف من المشردين الذين يتعين عليهم أن يعيشوا في مخيمات طيلة وقت غير محدد بعد. وكلما ازداد الوقت الماضي طولا ازداد إلحاح الوفاء بتلك الاحتياجات، وخصوصا للأسباب الأمنية.

تمنح فرنسا هايتي مساعدة كبيرة، بلغت ٣٢٦ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، ومزيدا من جهود التعاون التقني في مختلف المجالات، وعلى وجه الخصوص التعليم والحوكمة والشرطة. ونحن ملتزمون أيضا بتعزيز سيادة القانون، عن طريق المساعدة في تدريب القضاة، على نحو خاص. وأيضا نسهم إسهاما كبيرا في المساعدة المقدمة من الاتحاد الأوروبي، الذي سيقدم ممثله قريبا التفاصيل، وفرنسا تؤيد مسبقا البيان الذي سيدلي به.

وفرنسا ملتزمة التزاما عميقا أيضا في إطار البعثة، بخاصة بنشر حوالي ١٤٠ ضابط شرطة، ما يجعل بلدنا إحدى أكبر الجهات المساهمة بالشرطة في البعثة ومطفئي الحرائق، على نحو خاص، بإرسال ١١٠ مركبات. وأخيرا، نشرنا، بالتنسيق مع البعثة، القدرات الهندسية العسكرية للمساعدة في إزالة الركام في بورت – أو – برانس وغيرها من الأعمال الملحة في تلك المنطقة.

وستواصل فرنسا التزاماتها صوب شعب وحكومة هايتي، بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة. وستفعل ذلك بوصفه جزءا من جهد شامل، تشارك فيه الدولة، وأيضا

المجتمعات المحلية، بما فيها الإدارات الكاريبية الفرنسية، والمنظمات غير الحكومية والشتات الهايتي في فرنسا.

السيد إسوز – نغوندي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئكم، السيد الرئيس، على المبادرة إلى عقد هذه المناقشة بشأن تطور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في هايتي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل عن تلك المسائل (S/2010/446) وأخيرا أن أعرب عن تقديري للممثل الدائم لهايتي على تقديم المعلومات والتحليل المستنير التي شاطرنا إياها.

يذكر الأعضاء أن الحكومة الهايتية، خلال مختلف المؤتمرات المعقودة بشأن هايتي، وخصوصا مؤتمر المانحين المعقود في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠ والمؤتمر المعقود في الجمهورية الدومينيكية في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠، التزمت أمام المجتمع الدولي بتنظيم انتخابات عامة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد، يرحب وفد بلدي بالخطوات المتخذة حتى الآن من قِبل الحكومة الهايتية لتهيئة الظروف المفضية إلى تنظيم ذلك التصويت.

وبالتالي، تحث غابون الحكومة والأطراف المنشغلة بالوفاء بهذا الإطار الزمني على أن تصبح مشارِكة مشاركة كاملة في إنجاز عملية الإصلاح الدستوري الجارية. ونظرا إلى الأثر الذي سيتركه إجراء هذه الانتخابات في عملية الإنعاش وإعادة الإعمار في هايتي، تؤيد غابون التنسيق الحالي بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والحكومة والمجتمع المدني في الإعداد لتلك الانتخابات.

وبالمثل يقدّر بلدي الجهود المبذولة في ذلك المجال من قِبل المجتمع الدولي. وعلى وجه الخصوص، نرحب بالتبرع الكبير للاتحاد الأوروبي بمبلغ ٣٩٠ مليون دولار وإعلان اتحاد أمم أمريكا الجنوبية تقديم مساعدة مالية بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار.

ومن الناحية الأمنية، يسرنا هدوء الحالة العامة. بيد أن وفد بلدي ما يزال القلق ينتابه من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد النساء والأطفال وزيادة معدلات الجريمة التي ترتكبها عصابات منظمة لها علاقة جزئية بهروب السجناء. ولذلك نؤيد إبقاء القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للبعثة على مستواها الحالي لكفالة الدعم للأمن الهايتي وقواتها الدفاعية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، وخصوصا حالة المشردين، نؤيد نداء الأمين العام من أجل وضع استراتيجية شاملة لإعادة توطين ضحايا الزلزال.

وفيما يتعلق بإنعاش هايتي وإعادة إعمارها، يشجع وفد بلدي الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها. إن تطوير هايتي المستقرة والمزدهرة سيتوقف إلى حد بعيد على تنفيذ الوعود التي قطعتها الجهات المانحة.

ولا شك أن إعادة إعمار ذلك البلد تشكل تحديا للمجتمع الدولي. ومن وجهة النظر هذه تؤيد غابون جهود الحكومة الرامية إلى التنفيذ الفعال لخطة العمل للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني.

وأخيرا يجدد وفد بلدي تأييده لعمل المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى هايتي، بيل كلينتون، ولعمل بعثة الأمم المتحدة ورئيسها، الممثل الخاص إدموند موليه.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أبدأ بياني، كما فعل متكلمون آخرون، بشكر السيد إدموند موليه على إحاطته الإعلامية الشاملة وعمله بوصفه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأشيد أيضا بحضور السفير ميروريس في جلسة مجلس الأمن هذه التي نعتقد أنها هامة وبأنها طيبة أيضا. وأود أيضا أن أشير إلى أن وفد بلدي يؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق الممثل الدائم لأوروغواي باسم مجموعة

أصدقاء هايتي؛ وبالتالي سأكون قادرا على قصر تعليقاتي بصفتي الوطنية.

بعد تسعة أشهر من الزلزال المأساوي في هايتي ظهرت بما لا يدع مجالا للشك قدرات الأمم المتحدة على تعبئة الجهود الدولية والمساعدة للاستجابة لحالة الطوارئ في المجال الإنساني وللمساعدة في إنعاش هايتي، على الرغم من أن ذلك البلد قد عانى، كما نعرف نحن جميعا، من الخسائر الجمة في الأرواح والخسائر المادية.

ومن الصحيح الثناء على الاستجابة القوية من قِبل مجلس الأمن للتعزيز الفوري لقدرات بعثة الأمم المتحدة بأفراد إضافيين، ولتوسيع أنشطتها في إطار الولاية الحالية ولتقديم قدر أكبر من المساعدة التقنية والتنفيذية والسَّوقية إلى الحكومة الهايتية.

وكما سمعنا قبل هنيهة، حتى حينما ضاعفت حكومة هايتي جهودها لاتخاذ دور قيادي في تنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة الإنعاش، وأيضا فيما يتعلق بالتدابير للتصدي للكوارث غير المتوقعة والطبيعية، لا يزال من الضروري تعزيز قدرات الدولة حتى تستطيع تحمل كل مسؤولياتها. ومن حسن الحظ، أن لدينا دعم بعثة الأمم المتحدة في إيجاد الفرص السياسية والأمنية وفرص الحماية والإنعاش التي تمكّن هايتي من التحرك صوب تهيئة بيئة مفضية إلى إعادة إعمار هايتي وتنميتها.

ولا شك أن بعثة الأمم المتحدة حيوية في الحفاظ على الاستقرار والنهوض بإعادة الإعمار وكفالة بقاء المؤسسات الوطنية ودعم سكان البلد في ظل تلك الظروف المأساوية. بيد أن هايتي ستواجه تحديات كثيرة في الأشهر القادمة، كما ذكر الممثل الخاص والسفير ميروريس. وبالتالي، نعتقد أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يتعين عليهما أن يصعدا دعمهما ومساعدتهما لشعب وحكومة البلد حتى تصبح تلك التحديات فرصا للمساعدة في التغلب على المشاكل الهيكلية لهايتي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضعف مؤسساتها.

يرحب وفد بلدي بالاتفاقات السياسية التي تم التوصل إليها وبعزم الحكومة على تنظيم وإجراء الانتخابات في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ستكون هذه الانتخابات حاسمة لضمان الاستقرار السياسي وسيادة القانون والعملية الديمقراطية في البلد. وستساهم هذه العناصر الأساسية في التعافي والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية للبلد. نحن نتفق مع رأي الأمين العام ومفاده أن من الضروري ضمان إجراء عملية انتخابية موثوقة وشرعية، يتوقف عليها بدرجة كبيرة الاستقرار السياسي. وليس هناك شك في أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لها دور مهم تضطلع به في هذه العملية في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية وتوفير الدعم التقني واللوجستي والأمني للمجلس الانتخابي المؤقت، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الدول الأمريكية والأطراف الدولية الفاعلة الأخرى ذات الصلة؛ وفي الإسهام في توليد الثقة الضرورية بالعملية.

ويؤيد وفدي بلدي أيضا توصية الأمين العام الإبقاء على المستوى الحالي لموظفي البعثة بغية ضمان الأمن والاستقرار بعد الانتخابات في عام ٢٠١١ وحتى يتسنى إجراء تقييم جديد للحالة الأمنية. سيوفر لنا ذلك معايير محددة تأخذ في الحسبان المناخ السياسي بعد الانتخابات وقدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وبخاصة في حماية المشردين ودعم الاحتياجات المتعلقة بأنشطة المساعدة.

يسلم الوفد المكسيكي على نطاق واسع بضرورة استعادة ثقة الشعب الهايتي بمؤسساته واتخاذ تدابير محددة لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية بغية تهيئة الظروف التي يمكن للمجتمع الهايتي أن يحقق فيها مستقبله المشترك.

وتشجع المكسيك البعثة على مواصلة دعمها للحكومة في مجال بناء القدرة وقدرتها على تقديم المشورة للشرطة الوطنية الهايتية ووزارة العدل والأمن العام، وكذلك المؤسسات القضائية والإصلاحية الرئيسية، بغية المضي قدما في إصلاح الشرطة؛ ودعم الخدمات القضائية الأساسية؛ وإدارة الخلافات المتعلقة بقانون الأراضي والمنازعات على الممتلكات والأشخاص المختفين والحضانة والميراث؛ ودعم جهود الحكومة لردع ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وفي الختام، يتفق وفدي مع الأمين العام في أن إعادة إعمار هايتي مشروع طويل الأجل يستلزم دعما والتزاما مستدامين من المجتمع الدولي وقيادة حكومة هايتي. وسيتوقف نجاح البعثة وخفض حجمها أيضا على التقدم المحرز في إعادة الإعمار ومدى جدواه، وكذلك على إنشاء هياكل مؤسسية لدعم قدرات البلد.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد إدموند موليه على إحاطته الإعلامية الشاملة وعمله الرائع في بيئة صعبة ومليئة بالتحديات. كما أشكر الممثل الدائم لهايتي على التعليقات الإضافية التي قدمها للمجلس.

سأركز ملاحظاتي على مسائل الانتخابات والتحديات الإنسانية ومسائل الأمن. فيما يتعلق بالانتخابات، ساعد المناخ الإيجابي في هايتي منذ اتخاذ القرار ١٩٢٧ (٢٠١٠) والاستضافة الناجحة لعدة مؤتمرات للمانحين في تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية في البلد قبل نهاية عام ٢٠١٠. بيد أن هناك شعورا مزعجا بالقلق داخل مؤسسة الحكم حيال طرائق إجراء الانتخابات وينبغي ألا يسمح له بتعطيل العملية الانتخابية أو السلام والاستقرار اللذان تحققا حتى الآن.

ويُشجع كل أصحاب المصلحة على العمل صوب انتخابات نزيهة والتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض لخلافاتهم. وللبعثة دور مهم تضطلع به في دعم العملية الانتخابية، ولا سيما في توفير المساعدة اللوجستية والفنية لإجراء الانتخابات. ويستحق الثناء الدور الذي اضطلع به الممثل الخاص في إعادة بناء الثقة بين الأطراف الفاعلة السياسية الهايتية الرئيسية وفي العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بالأمن، يسعدنا ملاحظة أن الحالة الأمنية في هايتي تحسنت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لقد ساهمت زيادة قوات البعثة التي أذن بها القرار ١٩٠٨ (٢٠١٠) وتعزيز الأنشطة التنفيذية بدرجة كبيرة في هذا التطور. لكن استمرار وجود عدد كبير من مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وانتشار حالات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في هذه المخيمات يشكل مخاطر أمنية ينبغي التصدي لها بشكل عاجل. ينبغي حماية النساء والفتيات ومحاسبة مرتكبي الجرائم الجنسية.

والاتجار غير المشروع بالمخدرات على طول حدود هايتي يؤثر سلبا على التنمية العامة في البلد وينبغي التصدي له بفعالية. إن الدعم الدولي المستدام ضروري لبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون المحلية لتمكينها من أداء مهامها الدستورية، وبخاصة فيما يتعلق بالأداء الفعال للتدقيقات الداخلية وإدارة الحدود والتصدي لتدفق الأسلحة غير المشروع.

وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، ووفقا لما لاحظته اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في تقريرها لشهر تموز/يوليه عن الاستجابة للأزمة الإنسانية في هايتي، فرغم أن عمليات الإغاثة في هايتي حققت الكثير من أهدافها، لا تزال الاحتياجات الإنسانية، بخاصة للمأوى، احتياجات ضخمة. ولذلك هناك حاجة إلى وضع استراتيجية شاملة بدرجة أكبر

للتصدي لمحنة الأشخاص المشردين داخليا، وتوفير الحماية الإنسانية والمأوى وتلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والطاقة والتعليم. وينبغي إيلاء أولوية للنساء والأطفال.

ونرحب بالجهود التعاونية للبعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين في العمل من أجل تعزيز قدرة حكومة هايتي على الحكم. ونشيد بمشاريع النقد والغذاء مقابل العمل التي مكنت أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ شخص منذ بداية العام.

ونشيد أيضا بالدور المهم الذي اضطلعت به اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، في ظل الرئاسة المشتركة لرئيس الوزراء بيليريف والرئيس السابق للولايات المتحدة بيل كلينتون، في تحويل الموارد اللازمة للبلد. إن سداد الأموال التي جرى التبرع بها في المؤتمر الدولي في آذار/مارس ٢٠١٠ في حينه لن يمكن الحكومة من تنفيذ خطتها للعمل صوب الإنعاش الكامل لهايتي فحسب، ولكنه سييسر أيضا الملكية الكاملة للحكومة لعملية إعادة الإعمار. وفي هذا الصدد، ستقدم نيجيريا، في الأيام القادمة، شيكا بمبلغ ٥ ملايين دولار وفاء لتعهدها الذي قطعته خلال مؤتمر آذار/مارس للمانحين.

ونظرا للدور المهم الذي تواصل البعثة الاضطلاع به في هايتي، نؤيد تجديد ولايتها لعام آخر.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم. كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد إدموند موليه، على إحاطته الإعلامية.

وجه الزلزال الهائل الذي ضرب هايتي في كانون الثاني/يناير هذا العام لطمه قوية للجهود المشتركة التي تبذلها هايتي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الواسع. ولكن، من دواعي السرور أن نرى أن الحالة الأمنية في هايتي، بعد الزلزال بثمانية أشهر، لا تزال هادئة عموما، وأن جهود الإنعاش وإعادة الإعمار مستمرة بسلاسة وأن الحكومة الوطنية تعود إليها الحياة تدريجيا. وبالإضافة إلى ذلك، ستجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر. لقد أحطنا علما مع شعور بالقلق بأن البلد لا يزال يواجه تحديات وصعوبات متعددة في مجالات توفير الأمن وإعادة الإعمار الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الجدير بالملاحظة أن هناك تقدما بطيئا في استعادة القدرات الوطنية، لا سيما في نظم الشرطة والعدالة والسجون. وفي الواقع تزداد الجريمة في بعض المناطق.

وتتسم الفترة من الآن وحتى الانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ونقل السلطة في العام القادم بأنها فترة حساسة بالنسبة لهايتي. ويحدونا الأمل في أن تعجل حكومة هايتي، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والمنظمات الإقليمية، باستعادة قدرة نظم الشرطة والعدالة وأن تزيل الأخطار الخفية وذلك لضمان إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية ونزيهة في بيئة آمنة ومستقرة.

إن الفقر المدقع المتأصل وانعدام إحراز التقدم الاقتصادي والاجتماعي هي الأسباب الجذرية التي تعيق هايتي عن تحقيق الأمن على المدى البعيد. ويكمن العامل الرئيسي لتوفير الأمن على المدى البعيد في هايتي في إحراز تقدم كبير في إعادة الإعمار وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وكما يقول المثل الصيني، نكبة المرء تستنفر الآخرين لمد يد العون إليه. وقامت الصين، مع المجتمع الدولي، بتقديم مساعدات لحكومة وشعب هايتي في أعقاب الزلزال. وإعادة الإعمار عملية طويلة الأجل ومعقدة وشاقة. ولذا تحتاج خطة إعادة الإعمار إلى دعم ومساعدة مستمرين من جانب

المجتمع الدولي. وبناء على ذلك، نتوقع من الأطراف أن تحترم احتراما تاما ضرورة أن تملك حكومة وشعب هايتي العملية وأن يتحملا المسؤولية الرئيسية عنها، ومع المراعاة التامة أوضاع البلاد الحالية ومتطلباتها.

وعلى أساس توزيع المسؤوليات، ينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على تفعيل دور مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفعيلا كاملا؛ وأن تقوم بتعزيز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة؛ وأن تنظر، في الوقت المناسب، في إشراك لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة.

وفي غضون السنوات الست الماضية، قامت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بدور هام في صون الاستقرار في هايتي. ونقدر الجهود التي بذلها السيد موليه، وبعثة الأمم المتحدة وسائر موظفي الأمم المتحدة في ظل ظروف صعبة للغاية. وفي حين تبقى الحالة في هذا البلد هشة، فإننا نؤيد استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة، بدورها، أن تركز على تنفيذ ولايتها، التي هي صون الأمن في هايتي، وذلك لكفالة أن تحقق مواردها المحدودة أقصى النتائج.

ونتفق مع الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام (S/2010/446) ونأمل، فيما يتعلق بالحالة الأمنية بعد انتقال السلطة في العام القادم، أن تقوم الأمانة العامة وبعثة الأمم المتحدة بإجراء تقييم لقوة البعثة وتشكيلها ومواردها ومتطلباتها.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد إدموند موليه، على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن التطورات الأخيرة في هايتي وعلى تقديم تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/446). ونرحب بالبيان الذي أدلى به ممثل هايتي السيد ميروريس.

ونشاطر ما خلص إليه التقرير من استنتاجات وتقييمات رئيسية. ما فتئت الحالة السياسية والاجتماعية – الاقتصادية في هايتي بعد الزلزال غير مستقرة. فالحالة الأمنية ما زالت هشة، رغم أنها تبدو مستقرة من الخارج. ولا تزال هناك تحديات خطيرة، مثل وجود عدد كبير من الأشخاص المشردين داخليا، والظروف المعيشية الصعبة، وتزايد أنشطة العصابات الإجرامية، وضعف وكالات إنفاذ القانون. والشروط المسبقة لظهور الاضطرابات الاجتماعية موجودة، لا سيما في سياق الحملة الانتخابية القادمة.

ومع ذلك، وبفضل الجهود التي تبذلها قيادة البلد والمجتمع الدولي، تمكن الهايتيون من تفادي ظهور اضطرابات واسعة النطاق وتفشي الأوبئة في مرحلة ما بعد الزلزال. وقد تم إحراز بعض التقدم في الإعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية المزمع إجراؤها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرى أن البعثة ستستمر في القيام بدور هام في ضمان توفير الأمن في الانتخابات القادمة وتقديم المساعدة الفنية في إجرائها. وفضلا عن ذلك، يتعين على البعثة أن تقوم بتنسيق المساعدة الخارجية في تنظيم الاقتراع بالترافق مع الشركاء الدوليين والإقليميين.

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أن المتطلبات الإنسانية الملحة للمواطنين المشردين داخليا مرضية بصورة عامة. ومع ذلك، ما زال يساورنا قلق خاص حيال وجود حوالي ١,٣ مليون هايتي في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا.

إن المسؤولية الرئيسية عن انتعاش هايتي تقع على عاتق شعب هايتي. وفي هذا الصدد، نرحب بكون حكومة هايتي قد بدأت تأخذ على عاتقها بصورة أكثر فعالية القيام

بالمهام الرئيسية في تنسيق المساعدات وأعمال الانتعاش. والدليل على ذلك هو إنشاء اللجنة المؤقتة لانتعاش هايتي واللجنة الرئاسية المخصصة المعنية بإعادة التوطين.

ونقدر الجهود التي تبذلها البعثة ورئيسها، السيد موليه، في القيام بمهام البعثة. ولقد أتاحت الزيادة الكبيرة في عدد عناصر البعثة العسكرية والشرطة تقديم المزيد من الخدمات الأمنية التي يُعتمد عليها في مخيمات إيواء الأشخاص المشردين بصورة مؤقتة وحماية أكثر شرائح السكان ضعفا.

وتعتبر تجارة المخدرات عاملا خطيرا من عوامل زعزعة الاستقرار في هايتي. ولسوء الطالع، تمت بسرعة، في أعقاب الزلزال، استعادة طرق التهريب. وفي هذا الصدد، نؤيد التدابير التي اتخذتها البعثة لمساعدة الهايتيين في تعزيز تسيير الدوريات على حدودهم وحراستها.

ونرحب بالدعم الشامل الذي قدمته بلدان المنطقة لهايتي. وننوه بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام لهايتي، الرئيس بيل كلينتون، لحشد الدعم من المانحين للبلد. ونتوقع من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أن يقوما عما قريب بإعداد برنامج عمل استراتيجي شامل بصفته أساسا لتصميم الأنشطة اللاحقة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لهايتي. ونتفق مع الرأي الوارد في التقرير ومفاده أنه سيكون من الضروري، بعد الانتخابات في هايتي وقدوم رئيس وحكومة جديدين، وضع تقييم شامل للحالة الأمنية بهدف وضع خطة لتقليص العدد الإضافي من أفراد البعثة من العسكريين والشرطة الذين تم نشرهم.

وإذ لا يغيب عن البال حجم المأساة التي ألمت بهايتي، فإننا نؤيد دعوة الأمين العام بشأن الحاجة إلى أن يستمر المجتمع الدولي في تقديم الدعم الشامل لتلك الدولة إلى أن تستعيد هايتي بشكل كامل إمكاناتها الوطنية.

السيد نشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص للأمين العام، السيد موليه، رئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، على إحاطته المفيدة والشاملة. وأود أيضا أن أعرب عن احترامي للرجال والنساء الذين يخدمون في بعثة الأمم المتحدة للالتزام والصمود اللذين أبدياهما في الحالة الصعبة في أعقاب الزلزال. كما أود أن أعرب عن تقدير اليابان للبيان الذي أدلى به ممثل هايتي.

وفضلا عن ذلك، أرحب بتعيين الحاكم العام لكندا، السيدة ميشال جين، مبعوثا خاصا لهايتي لمنظمة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وستباشر عملها في ذلك الدور عما قريب.

وأرحب بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الصادر هذا الشهر. وكما يشير التقرير، فإن أكثر التحديات العاجلة في هايتي هو تنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع إجراؤها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. والاستقرار السياسي عنصر أساسي للاستقرار بصورة عامة في هايتي، وهذه الانتخابات شرط مسبق لتحقيق الاستقرار السياسي. وفي هذا الصدد، يجب إجراء الانتخابات بصورة نزيهة وشفافة وآمنة وضمان مشاركة أكبر عدد من سكان هايتي.

ومن وجهة النظر هذه، نشجع بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، على تقديم المساعدة الفنية واللوجستية والأمنية الضرورية لحكومة هايتي لإجراء الانتخابات بشكل سلس. وتود اليابان أيضا أن تتعاون مع حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لإنجاح الانتخابات.

وتشيد اليابان ببعثة الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد الشرطة على نجاحها في الحفاظ على

هدوء نسبي في الحالة الأمنية في هايتي. وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن قلقنا حيال وقوع أعمال العنف الجنسي والإخلاء القسري العنيف لمخيمات الأشخاص المشردين داخليا، ووجود بعض السجناء الفارين من السجون المنهارة وتزايد حوادث الشحن العابر للمخدرات وأعمال الاختطاف.

وفي ذلك الصدد نرحب بتحسن التعاون بين الشرطة الدومينيكية والهايتية برعاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. إن تعمير هايتي لن ينجح في غياب حالة أمنية مستقرة. ولذلك نحث البعثة على ألا تدخر جهدا للحفاظ على بيئة آمنة وتوفير الدعم الكافي لبناء قدرة الشرطة الوطنية الهايتية. واليابان تحيط علما أيضا بالأنشطة الجارية لتمكين البعثة من تقديم الدعم اللوجستي والخبرة التقنية لمؤسسات سيادة القانون بالحكومة الهايتية، عملا بالقرار ١٩٢٧ (٢٠١٠).

ونقدر كذلك رأي الأمين العام بأن المستويات الحالية للقوات والشرطة ينبغي الحفاظ عليها إلى أن يتم تقييم البيئة الأمنية بعد تنصيب الحكومة الجديدة. وإن ولاية البعثة سيجري النظر في تمديدها في أواسط تشرين الأول/أكتوبر. وإن اليابان ستدعم تمديد الولاية وستشارك في مناقشة مجلس الأمن بشأن المسألة بطريقة بناءة.

لقد أوفدت الحكومة اليابانية ما يقرب من ٣٣٠ فردا يؤلفون الوحدة الهندسية التابعة لقوات الدفاع عن النفس البرية اليابانية، وقد أسهمت هذه الوحدة في تعمير هايتي بالاضطلاع بمهام مثل إزالة الأنقاض وتطهير مواقع المباني المدمرة وإصلاح المرافق في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وإصلاح الطرق على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت حكومة اليابان الوفاء بالتزامها تجاه شعب هايتي من خلال توفير الوحدات السكنية المؤقتة وتنفيذ التدابير المضادة لانتشار الأمراض وتوزيع الأغذية وإيفاد خبراء في الحماية من الكوارث. كما قررت حكومة اليابان مؤخرا دعم قدرة مراقبة الحدود في هايتي عن طريق تقديم المعدات اللازمة لمراكز الشرطة. وإنني أؤمن بقوة بأن هذه الأنشطة ستسهم في تسريع عملية تعمير هايتي.

لقد مرت أكثر من ثمانية أشهر على وقوع الكارثة، وإننا نسلم بأن جهود التعمير يجب تسريعها أكثر لضمان مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية لشعب هايتي. وثمة آمال كبيرة معلقة على نجاح البعثة في هذا الصدد، وإننا نحث البعثة على مواصلة استغلال قدرتها إلى الحد الأقصى في إطار ولايتها من أجل تعمير هايتي.

ونرحب بإنشاء اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي أنشئت في نيسان/أبريل، التي بدأت أعمالها لتأدية دور في تنسيق جهود التعمير الطويلة الأمد. إن استمرار المشاركة الدولية جوهري لتحقيق تعمير هايتي. ومن وجهة النظر هذه ستواصل الحكومة اليابانية، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي واللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، والبعثة، والمجتمع الدولي، تقديم الدعم لتعمير هايتي، بالاستفادة من خبرتها ومعرفتها بصفتها بلدا معرضا للزلازل، وبالتركيز بشكل خاص على ميادين التعليم والرعاية الطبية وإيجاد فرص العمل وبسط سيادة القانون.

السيد بربليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إدموند موليه، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة، والممثل الدائم لهايتي على ملاحظاته الإضافية أمام المجلس.

تحيط البوسنة والهرسك علما مع الارتياح بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي التي ما انفكت تحقق النجاح، بالمساعدة المتواصلة من المجتمع الدولي، في التغلب على

التحديات الإنسانية والأمنية الآنية التي واجهتها هايتي في أعقاب الزلزال. ونشيد بالمجتمع الدولي على جهوده وعلى التزامه بالتصدي للتحديات المتبقية، وعلى مساعدة شعب هايتي في سعيه إلى بناء مستقبل مزدهر.

لكن ما يجب عمله يفوق ذلك بكثير في سبيل مواجهة العواقب الأساسية للزلزال. فهايتي ما زالت تواجه واقعا كئيبا بوجود مئات الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا وحالة سياسية واجتماعية واقتصادية هشة. وفي الفترة المقبلة، التي سيجري فيها بذل جهود جبارة في مجال التعمير وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية، ستكتسي كفالة الاستقرار والأمن داخل البلد أهمية حاسمة.

وفيما يتصل بالانتخابات المقبلة، الرئاسية والتشريعية على السواء، التي ستعقد، حسب الجدول الزمني الذي وضعته الحكومة، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، فإننا نحث الحكومة على استغلال كل الوسائل الموجودة تحت تصرفها لكفالة أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة. فالانتخابات المشروعة الموثوق بها هي وحدها القادرة على ضمان الاستقرار السياسي في هذه الفترة الحرجة من تاريخ البلد. وثمة دور هام تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في تقديم المساعدة لحكومة هايتي في تنظيم الانتخابات، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٢٧ (٢٠١٠). ومما يتسم بأهمية جوهرية أن تواصل البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم الدعم التقني للمجلس الانتخابي المؤقت.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن الانتخابات تنطوي أيضا على تحديات أمنية، فإن التعاون بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية في إعداد خطة لوجستية وأمنية متكاملة للانتخابات جدير بالثناء. وإن الدور التنسيقي لبعثة هايتي في سياق المساعدة الدولية للتحضير للانتخابات مع أصحاب المصلحة الدوليين الآخرين سيكون جوهريا.

وإذا وضعنا في الحسبان الظروف السائدة في هايتي وقوة الزلزال، فإننا سنرى أنه من الأساسي كفالة أن تتم إعادة بناء مؤسسات الدولة. فإعادة بناء وتعزيز القطاع الأمني والنظامين القضائي والجنائي تمثل شرطا مسبقا أساسيا لبيئة مستقرة آمنة. وترى البوسنة والهرسك أنه لن يمكن تحقيق أي انتعاش ملموس وتنمية واسعة من دون بيئة آمنة. وإن المساعدة التي قدمتها البعثة للشرطة الوطنية الهايتية ما فتئت تؤدي دورا هاما في توفير الأمن، وتتسم بأقصى الأهمية. ومما يستحق الثناء التعاون بين البعثة والشرطة الوطنية الهايتية في توفير أوسع تغطية ممكنة لمخيمات الأشخاص المشردين داخليا وفي التصدي للعنف ضد النساء والأطفال. وفيما يتعلق بالنظامين القضائي والجنائي، فإننا ندعم جهود بعثة هايتي لتوفير المساعدة لحكومة هايتي فيما يتصل بالمؤسسات المعنية، التي تتسم بأهمية حاسمة لبسط سيادة القانون.

ونتشاطر الأمين العام وجهة نظره بأن أحد التحديات الكبيرة التي تواجهها حكومة هايتي يتمثل في استدامة توطين الأشخاص المشردين. وإن الالتزام القاطع من الحكومة واستمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة يتسمان بأهمية حاسمة في هذا الصدد لإيجاد حل لهذه المشكلة المعقدة الحساسة، التي لها أثر على مسائل أخرى كثيرة ويمكن أن توجد مشاكل خطيرة إن لم تحسم.

وترحب البوسنة والهرسك بتأسيس اللجنة المؤقتة لتعمير هايتي التي ستتولى تنسيق جهود التعمير في هايتي على الأمدين المتوسط والطويل. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن يواصل المانحون الوفاء بالتزامهم تجاه هايتي. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن امتناننا الخالص للمبعوث الخاص للأمين

العام، الرئيس كلنتون، رئيس الولايات المتحدة السابق، على جهوده في هذا المضمار.

وفي هذه الأوقات الحافلة بالتحديات، ما فتئت الأمم المتحدة والبعثة تضطلعان بدور محوري في هايتي. ومما يتسم بأهمية حيوية أن يتواصل تعزيز الشراكة بين شعب هايتي والأمم المتحدة في سبيل الحفاظ على التطورات الإيجابية والتغلب على التحديات المتبقية. ولن يتسنى تحقيق نتائج ملموسة وتأمين مستقبل أفضل لهذه الأمة الفخورة إلا ببذل الأمم المتحدة وحكومة هايتي جهودا متضافرة وحسنة التوقيت.

واسمحوا لي أن أختتم، بالنيابة عن البوسنة والهرسك، بالثناء على الممثل الخاص موليه وموظفي الأمم المتحدة وأفراد البعثة على جهودهم التي لا تكل وعلى العمل الهام الذي اضطلعوا به حتى اليوم.

السيد سلام (لبنان): أود بداية أن أشكر السيد موليه، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي عرض بها تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/446). ونشكر كذلك الممثل الدائم لهايتي على بيانه.

نرحب باعتزام حكومة هايتي إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر القادم. وقد أكدت البعثة المتخصصة التي أرسلها الأمين العام إلى هايتي أن إجراء الانتخابات في ذلك الموعد ممكن من الناحية التقنية. وننوه بالإجراءات التي اتخذها الحكومة في هذا الصدد، ومنها إصدار المراسيم التنظيمية اللازمة وفتح باب التسجيل أمام الأحزاب الراغبة في المشاركة في الانتخابات وبدء الأعمال التحضيرية لها. ونشيد بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لمساعدة هايتي على توفير الأمن، وتحقيق الانتعاش في أعقاب زلزال ١٢ كانون الثاني/يناير، عملا بالقرار رقم ١٩٠٨ (٢٠١٠). كما نقدر الدعم التقني واللوجستي الذي تقدمه البعثة للحكومة وللمجلس الانتخابي للتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية وفقا للقرار ١٩٢٧ (٢٠١٠). ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نشكر الدول المانحة على تغطيتها معظم نفقات العملية البالغة حوالي ٢٩ مليون دولار. ونكرر شكرنا للدول المساهمة بقوات في البعثة الدولية، وندعو إلى تعزيز قوامها، خاصة عنصر الشرطة لديها، حيث تم لتاريخه نشر حوالي ٠٠٠ ٣ عنصر من أصل ٣٠٠ ٤ أذن بنشرهم القرار ١٩٢٧ (٢٠١٠). وهذا ما سيعزز قدرة القوة على حماية اللاجئين والنازحين وبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية.

سيدي الرئيس، نعبر عن ارتياحنا إزاء استقرار الحالة الأمنية بالرغم من المشاكل التي ولدها الزلزال، والتي كان يمكن أن تؤدي إلى كوارث اجتماعية. إلا أن هذا الاستقرار الأمني يبقى هشاً بفعل تزايد نشاط العصابات الناجم خاصة عن فرار السجناء أثناء الزلزال، واستمرار أعمال العنف، كالسطو المسلح، والاعتداءات الجنسية، وغيرها، فضلاً عن عودة تجارة المخدرات، التي يبدو أنها لم تتأثر بالزلزال. وفي هذا المجال، فإننا ندعو إلى دعم المؤسسات الضامنة لسيادة القانون، وإلى إصلاح القضاء وتعزيزه.

نشير بقلق إلى تدهور الأحوال الإنسانية، خاصة في مخيمات اللاجئين، حيث يعيش مليون وثلاثمائة ألف شخص في ألف وثلاثمائة مخيم. وما يزيد من صعوبة هذه المأساة هو عدم وجود خطط لنقل هؤلاء اللاجئين إلى مساكن دائمة قريباً. وإننا في هذا المجال نحث الدول المانحة على تسريع دفع الأموال التي كانت تعهدت بها في مؤتمر المانحين في ٣١ آذار/مارس الماضي حيث تبين أن هايتي لم تتلق سوى ١٩ بالمائة من مجموع التبرعات المعلنة لعام ٢٠١٠، أي ٥٠٦ ملايين دولار فقط.

ونشدد أخيراً على ضرورة إبقاء أولوية القيادة لشعب وحكومة هايتي، وندعم الجهود الرامية إلى إعادة بناء القدرات الوطنية تمكينا لهايتي من الاضطلاع بدورها في عملية البناء والتعمير.

السيد مير – هارتينغ (النمسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد إدموند موليه، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن التقرير نصف السنوي للأمين العام (S/2010/466)، وعلى كل الجهود الحثيثة التي بذلها وهو على رأس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. كما أود أن أشكر كل موظفي الأمم المتحدة العاملين بهايتي على العمل المتميز الذي اضطلعوا به في ظروف شديدة الصعوبة. ونحن ندين لهم جميعاً بالدعم الذي يطلبونه.

كما أود أن أشكر الممثل الدائم لهايتي لحضوره اليوم بين ظهرانينا، ونثني على جهود حكومته الرامية إلى كفالة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلده.

وتؤيد النمسا البيان الذي سيدلي به بعد قليل ممثل الاتحاد الأوربي. وأود أن أضيف النقاط التالية بالنيابة عن وفد بلدي.

منذ مناقشتنا الأخيرة بشأن هايتي في المجلس (انظر S/PV.6303) تحقق الكثير من التقدم في الميدان. وكنا ندرك أن الفترة الحالية ستكون شديدة المخاطر، وأنه يجب خلالها السعي لتحقيق أهداف الأمن والحماية بنفس قوة السعي لتنظيم الانتخابات وتعمير البلد. بل إني أجرؤ على القول إن هذا الهدف المزدوج قد تحقق بنجاح حتى الآن.

وتود النمسا أن تؤكد بشكل خاص على أهمية جهود البعثة في مجالات سيادة القانون وحماية المدنيين، لا سيما النساء والأطفال. وترحب النمسا بالتدابير التي اتخذتها البعثة، بالتعاون الوثيق مع الشرطة الوطنية الهايتية، من أجل حماية الأشخاص المشردين داخليا في المخيمات. وقد حققت الزيادة في عدد المنتسبين إلى الشرطة، حسبما أذِن بذلك المجلس في قراره ١٩٢٧ (٢٠١٠)، الهدف المنشود منها. وقد جرى استعراض جميع إجراءات التشغيل للبعثة من أجل جعلها أكثر فعالية في التصدي للعنف الجنسي، ونحن نثني على ذلك. وتنوه النمسا كذلك بالأنشطة المهمة للبعثة لمساعدة حكومة هايتي في الإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية وإجرائها، وعلى صعيد تنسيق المساعدات الانتخابية.

ونحن نعترف بأن ثمة الكثير مما يتعين عمله، بالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن. ونحن نؤيد تقييم الأمين العام الذي يرى بضرورة الإبقاء على المستوى الحالي لوحدات الشرطة والوحدات العسكرية إلى حين القيام بتقييم الحالة الأمنية بعد تنصيب الرئيس والحكومة الجديدين. ويجب أن يتسم تنظيم الانتخابات بالمصداقية والنزاهة والشرعية من أجل ضمان المزيد من الاستقرار وتعمير البلد.

وتجدد النمسا التأكيد على أهمية مشاركة المرأة الهايتية في العملية الانتخابية، وتأمل أن تحظى تلك المشاركة بالمزيد من التشجيع والتعزيز.

أما فيما يتعلق بتدابير حماية الأشخاص الأكثر ضعفا، فينبغي الاستمرار في هذه الجهود بلا هوادة، بل ينبغي تعزيزها. ونحن نؤيد رأي الأمين العام المتعلق بوجوب إنشاء بيئة حمائية فعالة في هايتي، ونأمل أن يتواصل إيلاء المزيد من الاهتمام الخاص لاحتياجات الأطفال المشردين ومكافحة استغلالهم والاتجار بهم. وفي ذلك الصدد، فإننا نود أن نعرف المزيد عن إستراتيجية حماية المدنيين، التي نفهم أن البعثة تقوم باستكمالها. وسنكون ممتنين للممثل الخاص للأمين العام على تقديمه المزيد من المعلومات حول الأنشطة المزمع القيام بها بشأن تلك الاستراتيجية.

وبالإضافة إلى التدابير التي تم القيام بها فعلا لمكافحة العنف الجنسي، سيكون من المهم وضع استراتيجية شاملة لمنع العنف الجنسي ومجموعة تدابير لدعم الضحايا. لذلك فنحن نؤيد اقتراح الأمين العام الداعي إلى مساعدة وزارتي العدل والأمن العام على إنشاء مراكز فرعية للشرطة لمساعدة ضحايا العنف الجنسي. ومن الأهمية على نحو مماثل بمكان تحسين الظروف الحالية في السجون الهايتية، والعمل على تقليص أعداد السجناء، ووضع حد للمغالاة في الاعتقال السابق للمحاكمة.

وقد حشدت النمسا من جانبها ١٧ مليون دولار تقريباً من المساهمات والمساعدات الإنسانية من أجل المساعدة الفورية والتعمير. وقد أتيح جزء من هذا المبلغ لأسرة الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية في النمسا. كما تبرع مواطنونا بنحو ٤٥ مليون دولار لضحايا هايتي. وأود أن أختم بياني بطمأنة الحكومة والشعب في هايتي بأن المجتمع الدولي سيظل إلى جانبهما في جهودهما لبناء هايتي الجديدة التي بدأت تتضح معالمها.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على تنظيمكم هذه المناقشة، كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، السيد أدموند موليه، على إحاطته الإعلامية الضافية والمفيدة. وأشكر أيضاً الممثل الدائم لهايتي على بيانه.

ونشيد بالمبعوث الخاص، الرئيس كلينتون، والممثل الخاص للأمين العام وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على جهودهم لدعم هايتي حكومة وشعباً في إيصال الخدمات الأساسية، واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، وتنسيق الدعم الدولي الذي تمسّ الحاجة إليه في أعقاب الزلزال المدمر.

ونحيّي هايتي حكومة وشعباً على صمودها الرائع. ونشعر بالتشجيع إزاء أن الاحتياجات الإنسانية الفورية للمشردين في بورت - أو - برنس وفي المناطق قد تمت تلبيتها إلى حد بعيد. ونشيد بالمجتمع الدولي على الدعم السخي الذي قدمه وتعهد به لمساعدة هايتي. ومع ذلك، ندرك أن ثمة تحديات كبيرة ما زالت قائمة. فعلى سبيل المثال، لا يزال البلد يواجه التحدي المتمثل في إعادة توطين ما يقدّر بـ ١,٣ مليون مشرد، وإعادة بناء البنية التحتية. والمهم إذاً احترام التعهدات التي قُطعت بغية مساعدة حكومة هايتي على سد الفجوات القائمة. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، التي ستؤدي دوراً مركزياً في تنسيق جهود إعادة الإعمار في المديين المتوسط والبعيد. وفي هذه المرحلة الحاسمة من الإنعاش وإعادة الإعمار، نود أن نشدد على أهمية التنسيق الفعال فيما بين وكالات الأمم المتحدة والأطراف الدولية الفاعلة. ويظل دور الحكومة مركزياً، والمهم أن يعمل معها جميع المعنيين على نحو وثيق.

إن الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقرر إجراؤها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ستكون معلماً بارزاً لاستقرار هايتي. والمهم كفالة أن تكون سلمية وذات مصداقية. وفي هذا الصدد، نرحب بالدعم الذي يقدمه الشركاء الدوليون وبالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبيل توفير الدعم والمساعدة التقنيين للجنة الانتخابية المؤقتة.

ويظل أحد أشد الاحتياجات إلحاحاً في هذا الوقت يتمثل في توفير المأوى والمسكن، وإعادة التوطين المستدامة للمشردين، وتوفير المسكن الدائم لهم. إنه تحدٍ متعدد الأوجه يقتضي تخطيطاً كافياً واستراتيجية شاملة.

ونلاحظ أنه على رغم أن الحالة الأمنية في البلد ما زالت هادئة عموماً، لا تزال هناك أخطار كبيرة قائمة،

بما في ذلك رؤساء العصابات السابقون الذين فروا من السجن. ونشعر بالقلق أيضاً إزاء المشكلة الكامنة في تهريب المخدرات عبر هايتي، وهي مشكلة إن لم يتم التصدي لها ستؤثر تأثيراً سلبياً على الاستقرار في البلد. ويجب دعم تعزيز الأمن ومؤسسات سيادة القانون بغية التصدي لهذه الأخطار. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على دعمها لجهود الحكومة في سبيل التصدي للاتجار بالمخدرات عن طريق زيادة الدوريات البرية والبحرية، والمراقبة الجوية، وإدارة الحدود.

أخيراً، نحيّي الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة، الذين رغم الصعوبات والمأساة التي حلّت بهم، يواصلون تأدية دور لا غنى عنه في المحافظة على بيئة آمنة ومستقرة.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتناننا للسيد موليه وأفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على الجهود التي يبذلونها في هايتي. فالبعثة تواصل الإسهام الرائع في التخفيف من حدة المصاعب التي تعاني منها هايتي منذ الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير من هذا العام. وفيما ننظر في مستقبل البعثة القريب، نرحب بالتدابير التحضيرية المتخذة حالياً قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر، مع ملاحظتنا بشكل خاص لأهمية اللوجستيات المتكاملة والخطة الأمنية التي تضعها بعثة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الهايتية. والانخراط الهايتي، بطبيعة الحال، محوري في هذه العملية؛ ونشدد، فوق كل شيء، على حاجة جميع الأحزاب الهايتية إلى مواصلة إظهار التزامها بإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة.

وترى المملكة المتحدة أن التركيز الرئيسي لجميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ينبغي أن يظل منصباً على توفير وصون بيئة مسالمة وآمنة. ونتيجة لذلك، ينبغي لحفظة السلام ولبعثات حفظ السلام ألاّ يلتزموا التزاماً دائماً وبعيد المدى بالقيام بعمل إعادة الإعمار. فلقد عدّل مجلس الأمن قوام البعثة ليشمل وحدات هندسية إضافية. وينبغي أن يحدث ذلك على أساس أن يسعى أولئك الأفراد إلى تنفيذ تدابير محلية لبناء القدرة بالترادف مع عملهم الرامي إلى تحقيق الانتعاش. ولا بد لأفراد بعثة الأمم المتحدة أن يعملوا بجانب الشعب الهايتي، وأن يساعدوه على بناء قدرته للقيام بعمل إعادة الإعمار في نهاية المطاف.

ونلاحظ مع القلق الخطر الذي يشكله موسم الأعاصير الحالي للعديدين من أبناء هايتي الذين ما زالوا يعيشون في مساكن متدنية. وفي هذا الصدد فإن تخطيط بعثة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ الناجمة عن الكوارث ذو أهمية حيوية. ونأمل أن يجري تطوير هذا التخطيط لحالات الطوارئ، حيثما أمكن، بالترافق مع السلطات الهايتية، وأن يشمل الملكية الهايتية في المستقبل، نظراً للحقيقة المؤسفة ومفادها أن أخطار الطقس العاصف ستشكل تهديداً دائماً لهايتي.

نشعر بالسعادة لسماعنا بتجنيد ٩٠٠ متدرب في الشرطة الوطنية الهايتية مؤخراً، ونتطلع إلى مواصلة التجنيد فيها. وافتقار الشرطة الوطنية الهايتية إلى القدرة حالياً يخلّف تأثيراً مقلقاً على سلامة وأمن أبناء هايتي الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، نرحب بتزايد قدرة شرطة الأمم المتحدة على التركيز على حماية المشردين داخلياً، وبجهود الأمم المتحدة وحكومة هايتي لوضع خطة شاملة من أجل مواجهة أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويجب أن ترقى الشرطة الوطنية الهايتية إلى المستوى الذي يمكّنها من عدم الاعتماد بعد الآن على قوات بعثة الأمم المتحدة بوصفها القوات الرئيسية التي توفر الأمن في هايتي. وعلى بعثة الأمم المتحدة، من جانبها، أن تواصل بذل

قصارى جهدها في سبيل المساعدة على تطوير قدرات الشرطة المحلية.

إن إعادة تأهيل نظام الإصلاحيات الهايتية تم تحديدها بحق كعنصر رئيسي في عملية الانتعاش، ويسعدنا رؤية أنّ المانحين قد وجّهوا بعضاً من جهودهم صوب تقديم إسهامات قيّمة وإحراز تقدم في هذا المجال الهام.

ويبرز ذلك الأهمية المتواصلة لدور مجتمع المانحين الدولي في المساعدة على إعادة إنشاء مؤسسات هايتي وتنشيط اقتصادها. وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الذي يقوم به رئيس الوزراء بيليريف والرئيس السابق كلينتون بصفتهما يشتركان في رئاسة اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي. وإن صون السلم والأمن، مثلما تفعل قوات حفظ السلام القديرة جداً التابعة لبعثة الأمم المتحدة، مجرد سبيل واحد من سبل عديدة تساهم في تهيئة الظروف الضرورية للنجاح في انتعاش هايتي. وحالما تصل فترة توسع بعثة الأمم المتحدة إلى نهايتها، في الشهور الاثني عشر المقبلة أو ما يقرب من ذلك، نتوخى أن يتحول عمل إعادة الإعمار لأمد بعيد من عملية عسكرية لحفظ السلام إلى جهد مدني في الغالب. وسوف تواصل المملكة المتحدة دعمها الكامل لبعثة الأمم المتحدة خلال هذه المرحلة الحاسمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل تركيا.

أود أولاً أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2010/446)، وأن أشكر ممثله الخاص، إدموند موليه، والسفير ميروريس على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. إضافة إلى ذلك، أود أيضاً أن أعرب عن امتناننا الصادق للقيادة القوية التي يظهرها السيد موليه على رأس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. والواقع أن السيد موليه وموظفيه يؤدون مهمة جديرة جدا بالثناء دعما لهايتي حكومة وشعبا.

لقد انقضت فترة تسعة شهور منذ أن حلت المأساة بهايتي مرة أخرى، ولكن المعاناة الهائلة التي ألحقتها بهايتي لا تزال حية في أذهاننا وقلوبنا. وفي الواقع إن ضخامة الزلزال والخسارة في الأرواح البشرية والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية لا يمكن نسيانها ولا من السهولة التغلب عليها.

لذلك يسرنا أن نعلم أنه تم إلى حد كبير الوفاء بالاحتياجات الإنسانية العاجلة للسكان المشردين، على الرغم من أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل، خاصة أن عدد الأشخاص المشردين كبير جدا، ويتعين تنفيذ خطة لإعادة التوطين بصورة مستدامة لحماية هذه الفئات الضعيفة، خاصة النساء والأطفال.

أما وقد قلت ذلك، فمن دواعي الإعجاب الشديد أن الحالة الأمنية لا تزال هادئة نسبياً على الرغم من وجود زيادة طفيفة في الأعمال الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات. لا يزال أبناء هايتي يعلموننا دروساً هامة في التواضع والإنسانية. ومهما يكن من أمر، فبسبب ارتفاع عدد الأشخاص المشردين الذين يعيشون في ظروف محفوفة بالمخاطر، علينا أن نظل متيقظين لكي لا تتدهور الحالة الأمنية بطريقة تُعرض للخطر المساعدة الإنسانية الجارية وجهود تحقيق الاستقرار.

وفي هذا السياق، بالتأكيد أن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تقوم بدور هام، ولا يزال هناك مجال لزيادة عدد القوات وأفراد الشرطة العاملين في البعثة لبلوغ المستويات التي أذن بها القراران ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠).

وينبغي للبعثة أن تواصل بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، ولكن بغض النظر عمن يتحمل المسؤولية الرئيسية، لا يمكننا أن نتوقع الحفاظ على الأمن بالوسائل العسكرية والشرطية وحدها. فالاستقرار السياسي والمؤسسي هام بنفس القدر، إن لم يكن أكثر أهمية.

ومن هنا، فإن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقررة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ستكون هامة جداً لمستقبل البلد. ولا يمكن أن يظل أبناء الشعب الهايتي يعيشون إلى الأبد في فترات انتقالية حيث تسود حالات عدم اليقين وتتخذ إجراءات قصيرة الأجل للوفاء بالاحتياجات العاجلة. إذ أنهم بحاجة إلى حكومة قوية وبرلمان يقوم بوظائفه لتوفير الاستقرار في الأجل الطويل وهم جديرون بذلك. وهكذا ينبغي للبعثة أن تواصل تقديم المساعدة إلى السلطات الهايتية في الإعداد للانتخابات وتقديم الدعم التقني والأمني واللوجستي للحكومة والمجلس الانتخابي المؤقت.

إلى جانب الاستقرار السياسي والمؤسسي علينا أيضاً ألا ننسى أنشطة الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل. لقد استجاب المجتمع الدولي بسرعة وعلى نحو فعال جداً للحالة الطارئة في هايتي، ولكن علينا أن نعمل على نحو أفضل في مجال تنسيق المساعدة المالية الواردة من المانحين والدعم التقني المقدم من وكالات الأمم المتحدة والبعثة وخطط الحكومة لإعادة الإعمار. كذلك لا بد من أن تكون التعهدات التي قطعت في مؤتمر المانحين جاهزة ومتاحة كلما وحيثما اقتضتها الحاجة مع التزام طويل الأجل.

وفي الختام، حتى الآن ما برح جيدا رد المجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة والسلطات الهايتية، على التحديات التي عقدها الزلزال. غير أن هناك حاجة ومجالاً لتحسين العمل. ولا تزال تركيا على استعداد لدعم الجهود التي تصب في ذلك الاتجاه.

أستأنف الآن مهمتي بصفتي رئيساً للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد كنسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، بالنيابة عن مجموعة أصدقاء هايتي، المؤلفة من الأرجنتين وأورغواي والبرازيل وبيرو وتشيلي وفرنسا وكندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية، يود وفدي أن يهنئكم ووفد تركيا على أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن الحالة في هايتي، كما تجسدت في أحدث تقرير للأمين العام (S/2010/446) عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. إن هذه المناقشة تبرز مرة أخرى مواصلة التزام مجلس الأمن الشديد والمجتمع الدولي برمته بعملية تحقيق الاستقرار في هايتي.

وبوصفي منسقاً لمجموعة أصدقاء هايتي، أود أن أنقل تحيات المجموعة للممثل الخاص للأمين العام، السيد إدموند موليه وأن اشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات التي قدمها اليوم، وأود أن أنوه بشكل خاص بخدمته الرائعة في تصدر جهود الأمم المتحدة في هايتي منذ الزلزال المأساوي الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير. وأشكره وجميع موظفي البعثة على تفانيهم وتضحيتهم المجردة من الأنانية. كذلك أود أن أشكر الممثل الدائم لهايتي، السفير ليو ميروريس على الإحاطة الإعلامية القيمة التي قدمها هذا الصباح.

وقبل أن أشاطر أعضاء مجلس الأمن آراء المجموعة بشأن المسائل التي أبرزها الأمين العام في أحدث تقرير له، أود أن أؤكد مجدداً، مرة أخرى، استمرار دعم المجموعة لهايتي حكومة وشعباً وهي تعمل على إعادة بناء البلد، وبناء السلام والاستقرار وتعزيز الانتعاش والتنمية المستدامة.

إن أحدث تقرير للأمين العام، المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، يبرز التقدم المحرز في تنفيذ ولاية

البعثة كما نصت عليها قرارات مجلس الأمن ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠). وقد وفر التقرير أيضاً إطار عمل لتقييم البعثة في السنة المقبلة، بما في ذلك من خلال تحديد معالم تتعلق بالوفاء بولاية البعثة.

أما فيما يتعلق بالمسائل السياسية، فإن مجموعتنا تشاطر تقييم الأمين العام ومفاده أن هايتي تدخل الآن حقبة من التغيير ستكون هامة جداً بالنسبة لاستقرارها السياسي في المستقبل. وتشدد مجموعة أصدقاء هايتي على أهمية إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بصورة سلمية وموثوقة تفضي إلى انتخاب رئيس وحكومة بالاقتران بولاية واضحة وحازمة لقيادة عملية إعادة الإعمار في البلاد بفعالية.

ترحب مجموعة أصدقاء هايتي بالأنشطة الرامية إلى دعم انتعاش هايتي وتنميتها، وهي أنشطة اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القُطْري خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وترحب المجموعة بإنشاء اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي للتنسيق والإشراف على جهود الانتعاش وإعادة الإعمار في البلد. وكما يبين التقرير فقد صُرف حتى الآن من القيمة الإجمالية للأموال المتعهد بتقديمها هذا العام ١٨,٩ في المائة، أو ٥٠٦ ملايين دولار تقريباً، وقد تم الالتزام بتقديم مبلغ إضافي قدره ١٩,٥ في المائة، أو ٥٢٣ مليون دولار.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في دفع التبرعات التي أعلنت في المؤتمر الدولي للمانحين، المعقود في آذار/مارس، فإن فريق أصدقاء هايتي يحث المانحين على الوفاء بتعهداتهم في الوقت المناسب لتمكين هايتي من تلبية احتياجاتها الفورية ومن إرساء الأسس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. كما أن فريق أصدقاء هايتي يحث المانحين على مواصلة مساعدة حكومة هايتي في تعزيز قدراتها على تنفيذ خطة عملها ولكي تتولى بذلك ملكية عملية إعادة الإعمار، بما في ذلك من خلال دعم لجنة هايتي المؤقتة للإنعاش وصندوق هايتي لإعادة الإعمار.

ويكرر فريق أصدقاء هايتي التأكيد على دور بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في تقديم الدعم اللوجستي والخبرة الفنية لمساعدة حكومة هايتي على بناء قدرة مؤسسات سيادة القانون وللإسهام في تنفيذ استراتيجيتها لإعادة توطين الأشخاص المشردين داخليا. وفي الوقت ذاته، يلاحظ الفريق أهمية التنفيذ العاجل لتلك التدابير، نظرا لطابعها المؤقت، ولأنه سيتم إنهاؤها تدريجيا بالتناسب مع نمو القدرة الوطنية للبلد.

وأخيرا، يشدد فريق أصدقاء هايتي على الحاجة إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بغية تمكينها من مواصلة الاضطلاع بمسؤولياتها في إطار البيئة الحالية. كما أن فريق أصدقاء هايتي يشاطر الأمين العام رأيه الذي مفاده أن المستويات الحالية لأفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة يجب الإبقاء عليها حتى يتم إجراء تقييم للبيئة الأمنية في أعقاب تنصيب الرئيس الجديد والحكومة الجديدة. وفي ذلك الصدد، سوف يقدم فريق الأصدقاء، خلال الأيام القليلة القادمة، مشروع قرار بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لنظر مجلس الأمن فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بيتر شفايغر، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد شفايغر (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة الاتحاد الأوروبي للمشاركة في مناقشة اليوم.

إنني أرحب بالبيانين الهامين المقدمين هذا الصباح من سعادة السيد ليو ميروريس، الممثل الدائم لهايتي، ومن الممثل الخاص للأمين العام، السيد موليه.

ويؤيد هذا البيان البلد المرشح تركيا؛ والبلدان الأعضاء في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

وسوف أدلي الآن بنسخة موجزة لنص بيان الاتحاد الأوروبي. وسيتم تعميم نسخة مطبوعة لنص البيان الكامل.

وأود التأكيد على ثلاثة عناصر تبدو أساسية في نظري وهي: أولا، مستقبل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛ ثانيا، إسهام الاتحاد الأوروبي والتزامه على الأمد الطويل؛ وثالثا، التنسيق فيما بين المساهمين. وقبل أن أتناول تلك العناصر الثلاثة، أود أن أشيد بالسيد موليه وفريقه على التقرير ذي الجودة النوعية العالية، المعروض علينا (S/2010/446) وعلى العمل المميز التي اضطلعت به البعثة حتى الآن. وأود، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أن أقدم تحية خالصة وقلبية إلى جميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون بلا كلل منذ وقوع المأساة التي حلت بهايتي.

إن هايتي تبدأ الآن مرحلة حاسمة نحو استقرارها المقبل ونجاح إعادة إعمارها. وبدون الاستقرار، ستذهب كل جهودنا في إعادة الإعمار أدراج الرياح. وسيكون التحدي الأكبر على الأمد القصير هو إجراء انتخابات حرة وشفافة. ومن بين الأولويات العاجلة الأخرى النقل السليم للسلطة إلى السلطات الجديدة، وتعزيز المؤسسات لتنفيذ وإنفاذ سيادة القانون، وتوفير حماية أقوى للمشردين والفئات الضعيفة. وستستمر البعثة في أداء دور رئيسي في ذلك الصدد.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بقوة بتوصيات الأمين العام فيما يتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة والإبقاء على المستوى الحالي لأفراد القوات العسكرية والأمنية. ولا يمكننا إعادة تقييم الحالة فيما يتعلق بمستوى الموظفين وإعادة النظر في مهام البعثة لكفالة الانتقال التدريجي والواقعي للمسؤوليات، إلا بعد أجراء الانتخابات وإعداد تقرير كامل بالاحتياجات.

وبالمثل، يؤيد الاتحاد الأوروبي بالكامل الاستراتيجية الموضوعة لحماية المشردين، ولا سيما النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، يؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية الخطوات التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الشرطة الوطنية في هايتي، للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال.

إن إعادة الإعمار في الأجلين القريب والبعيد ستشكل عاملا حاسما في الاستقرار الاجتماعي للبلد. وفي المؤتمر الدولي للمانحين، المعقود في نيويورك، تعهد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالمساهمة بمبلغ ١,٢٣٥ بليون يورو في خطة عمل هايتي، وسيأتي مبلغ ٤٦٠ مليون يورو منه مباشرة من ميزانية الاتحاد الأوروبي. ويسعدني أن أعلن للمجلس أن ذلك المبلغ قد جرى استعراضه وزيادته، بحيث يصل إلى ٥٢٢ مليون يورو، مما يجعل الاتحاد الأوروبي أحد أكبر المانحين. وقد حشدت المفوضية الأوروبية حتى الآن ٣٠٧ ملايين يورو وهي تعمل بلا كلل لحشد المبلغ الكامل، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة شركائنا في هايتي على استيعابه.

كما أننا نقدم دعما للميزانية قدره ٦٠ مليون يورو لتغطية الإنفاق في مجالات الصحة والتعليم والأمن، بالإضافة إلى استعادة قدرات الحكومة في أعقاب الكارثة.

وعلاوة على ذلك، نحن على استعداد لتقديم الدعم المالي لإجراء الانتخابات بتقديم حوالي ٥ ملايين يورو من ميزانية الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى استعدادنا للإسهام في تهيئة بيئة آمنة من خلال الإبقاء على قوات الشرطة التي نشرناها هناك، ولا سيما أفراد قوات الدرك الإيطالية

والفرنسية. ولا يمكن الاعتراف بنتائج الانتخابات وقبولها من قبل الجميع، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلد، إلا إذا جرت الانتخابات بطريقة مشروعة وشفافة.

وعلى الجبهة الإنسانية، سوف يظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالاستجابة للاحتياجات العاجلة للضحايا طوال عام ٢٠١١.

وأخيرا، فإن الاتحاد الأوروبي يعد حاليا وثيقة جديدة للتعاون الاستراتيجي، بالتنسيق الوثيق مع حكومة هايتي، بغية تقديم مثال طيب على فعالية مساعدتنا التي نقدمها على أساس تقسيم واضح للعمل وعلى الإسهام بقوة في مستقبل البلد.

أود أن أنهي بياني بعنصر ثالث نوليه القدر نفسه من الأهمية وهو: الحاجة إلى التنسيق فيما بين الجهات المانحة. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي ويلتزم بالمشاركة الكاملة في عملها. ومن الواضح أن الهدف ليس إنشاء مؤسسة إدارية وبيروقراطية إضافية، ولكن تعزيز القدرات المحلية والحصول على نتائج سريعة حقا، مع ضمان الرصد والمتابعة من جانب الوزارات ذات الصلة.

وفي ذلك السياق، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى تنسيق أوثق بين اللجنة والوزارات الهايتية بغية تحسين مواءمة لإعادة الإعمار مع الاستراتيجيات القطاعية للدولة وملكية الشعب الهايتي لعملية إعادة الإعمار. وينبغي لتلك الصلة أن تساعد أيضا في تعزيز قدرات الإدارة الهايتية التي تضررت بشدة من جراء الزلزال.

وفي الختام يكمن دورنا بوصفنا المجتمع الدولي في مساعدة البلد على إعادة بناء مستقبله نحو الأفضل على أساس خطة العمل التي قدمت في ٣١ آذار/مارس. وبعد أربعة أشهر، بدأ الاتحاد الأوروبي بترجمة وعوده إلى واقع ملموس، بالعمل بشكل وثيق مع حكومة هايتي وأسرة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم سيدي الرئيس، على أخذكم زمام المبادرة لتنظيم هذه الجلسة. وأود أيضا أن أرحب بحضور الممثل الخاص للأمين العام، السيد موليه، وأن أشكره وفريقه على عملهما الاستثنائي في هايتي. كما تود كندا أن تشكر بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وصناديق المنظمة وبرامجها على العمل المتميز الذي تقوم به.

لا تزال هايتي تمثل أحد أولويات السياسة الخارجية لكندا. إن مشاركتنا في هايتي تؤكد الرخاء والأمن والحكم الديمقراطي. فهايتي هي أكبر مستفيد من المساعدة الإنمائية الكندية في الأمريكتين وتحتل المرتبة الثانية في جميع أرجاء العالم. وتم تعزيز هذا الدعم بشكل كبير، في أعقاب الزلزال الذي وقع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وفي ذلك السياق، أعلنت كندا تبرعا قيمته ٤٠٠ مليون دولار لإعادة إعمار هايتي في مؤتمر نيويورك المعقود في آذار/مارس ونشرت أفرادا إضافيين لبعثة الأمم المتحدة.

وتواصل كندا العمل بالتعاون مع الحكومة الهايتية والمجتمع الدولي. إن المبادئ التوجيهية لذلك العمل هي المبادئ التوجيهية الصادرة عن مؤتمر مونتريال بشأن هايتي: ألا وهي الملكية والتنسيق والاستدامة والفعالية وشمول الجميع والمساءلة.

إن أحد التحديات الرئيسية التي سيضطر قريبا الهايتيون إلى التصدي له هو الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة، المقرر إجراؤها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وتؤيد كندا أبناء الشعب الهايتي الذين يريدون انتخابات شفافة

وشاملة للجميع. إن إرساء الحكم الرشيد والمؤسسات الديمقراطية القوية بإدارة قادة مقتدرين ويحظون بثقة الشعب، أمر ضروري من أجل ضمان نجاح إعادة الإعمار في هايتي.

كما تدعم كندا بعثتي منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية لمراقبة الانتخابات اللتين تمثلان تضامن نصف الكرة الغربي مع هايتي بصورة لم يسبق لها مثيل – وهو تضامن يعمل أداة حقيقية للتغيير من خلال مساعدة أبناء الشعب الهايتي في تنميتهم.

وعلى الرغم من أن الظروف المعيشية للكثير من الهايتيين تبقى محفوفة بالمخاطر، من الأهمية بمكان أن نؤكد أنه تم إلى حد كبير تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا. كما أن جهود إعادة الإعمار والتنمية تمضي قدما. ومع ذلك، يجب على حكومة هايتي وشركائها الدوليين التصدي لبعض التحديات الكبيرة، مثل مسائل الأراضي، من أجل الاستمرار على هذا الطريق.

ومع ذلك، يسعدنا أن نعول على قيادة اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، التي يشترك في رئاستها رئيس الوزراء والمبعوث الخاص للأمم المتحدة. وتشجع كندا الجهات المانحة على مواءمة جهودها مع اللجنة المؤقتة لتيسير التنسيق وتجنب الازدواجية في العمل وضمان القدرة على استيعاب الأموال على أرض الواقع. ولكن، كما يؤكد الأمين العام في تقريره الأخير عن بعثة الأمم المتحدة (S/2010/446)، فإن توطيد التقدم المحرز سيتوقف، في جزء كبير، على استمرار الدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال تدخل بعثة الأمم المتحدة.

وفي ضوء التقرير الأخير للأمين العام، وتوقعا لتجديد ولاية البعثة في تشرين الأول/أكتوبر، تؤكد كندا للمجلس أننا نؤيد النهج الحذر للأمين العام المتمثل في إبقاء عدد أفراد البعثة على مستواه الحالي إلى أن يتم تقييم البيئة الأمنية بعد تنصيب الرئيس والحكومة الجديدين. وسنكون مهتمين جدا بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن الحاجة المحتملة إلى إجراء تغييرات على تكوين موارد زيادة عدد أفراد البعثة.

كما يؤكد الأمين العام السلطة الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللوجستي والخبرة التقنية مباشرة إلى السلطات الهايتية، على الرغم من أن هذا أمر مؤقت. ونظرا للضربة القوية التي تعرضت لها الخدمات المدنية والبنية التحتية للدولة في البلد من جراء الزلزال، من الأهمية بمكان السماح لبعثة الأمم المتحدة بمواصلة القيام بهذا الدور حتى توضع آليات دعم أخرى موضع التنفيذ. ويجب أن يكون ذلك الدعم المباشر المؤقت إلى السلطات الهايتية جزءا من عملية تعاون بناءة مع الحكومة المضيفة تسعى إلى تعزيز قدرتها من خلال التدريب والتوجيه والحفاظ على الاستقرار وتوفير الخدمات لمواطنيها.

(تكلم بالإنكليزية)

وتود كندا أيضا التشديد على الأهمية التي توليها لاستمرار عمل بعثة الأمم المتحدة من أجل تعزيز نظامي العدالة والأمن في هايتي في مجالات خدمات الشرطة والسجون والحدود ومراكز الإصلاح. فعلى سبيل المثال، لا بد لنا من إعادة النظر في الجهود المبذولة لإصلاح الشرطة الوطنية. ونذكر بأن الأمين العام عرض خطة التوطيد في تقريره العام الماضي (انظر S/2009/439، الجزء الفرعي تاسعا). ومن الأهمية بمكان أن تواصل بعثة الأمم المتحدة تحديد وتحقيق الأهداف في تلك المجالات على أساس تلك الخطة وبالتعاون مع الشركاء في هايتي.

وفي سياق ما بعد الزلزال، لا بد لنا من إعادة النظر في التحديات مثل إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية. إن إحراز أي تقدم في المجالين القانوني والأمني سيساعد في إعادة

الإعمار والتنمية في هايتي، وهو الإطار اللازم الذي ستجرى فيه الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة.

وفي ذلك الصدد، تفخر كندا أيما فخر بالزيادة الكبيرة لعدد أفرادها الذين تم نشرهم في البعثة، بالإضافة إلى زيادة قدرها ١٠ ملايين دولار في الأموال التي سيتم استخدامها لإعادة بناء البنية الأساسية للنظام القضائي والشرطة الوطنية.

وختاما، ستواصل كندا العمل مع شركائنا لكفالة مواصلة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على طريق إعادة الإعمار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): يرحب وفد بلدي بمبادرتكم لعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، وبالتقرير الأحدث للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2010/446). تعيد كولومبيا التأكيد على التزامها بالجهود الدولية المبذولة لمساعدة هايتي، في مرحلتي الإنعاش وتحقيق الاستقرار. وحكومة كولومبيا تعي أن حجم المأساة التي أصابت هايتي يتطلب اتخاذ إجراءات منسقة على الأمد الطويل تتجاوز تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

وأود أن أسلط الضوء على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٩٢٧ (٢٠١٠) الذي يؤكد على الدور الريادي لحكومة هايتي في عملية الإنعاش وإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، وعلى الحاجة إلى زيادة التنسيق والجهود المكملة فيما بين جميع كيانات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات ذات المصلحة في تقديم المساعدة إلى هايتي.

وترحب كولومبيا بقرار المجلس بتمكين بعثة الأمم المتحدة من الاضطلاع بالدور القيادي في تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية لدعم حكومة هايتي في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي ستجري في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ويؤيد بلدي الجهود الرامية إلى ضمان أن تجرى هذه العملية الديمقراطية بطريقة شاملة ونزيهة وحرة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في إيصال المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ وأنشطة الإنعاش المبكر فإن النتائج الأساسية للزلزال ستتطلب الالتزام الدولي المستمر. تهنئ حكومة بلدي مكتب المبعوث الخاص على عمل المبعوث الخاص فيما يتعلق بكفالة الاتساق في كل عمليات الأمم المتحدة في هايتي وفي توجيه الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية للموارد إلى الدعم المباشر في الميزانية لحكومة هايتي.

وتقوم كولومبيا، من جانبها، بتنسيق الجهود مع الحكومة والمجتمع الهايتي ومع دول ومنظمات أخرى تعمل في الميدان. والوزع الذي قامت به حكومة كولومبيا لتقديم المساعدة الإنسانية إلى هايتي بدعم من المجتمع المدني والقطاع الخاص لا نظير له في تاريخ البلد. وبالنسبة إلى كولومبيا، من بالغ الأهمية تكميل الإجراءات في حالات الطوارئ وتحقيق الاستقرار بالتنسيق وتقديم المساعدة التقنية، من أجل تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية للبلد.

ويواصل بلدي المضي قدما صوب تحقيق اقتراحه بالقيام بتدخل تجريبي في بلدة كاباريه المتاخمة لبورت – أو – برانس. وعلى أساس تجارب سابقة في التصدي لكوارث طبيعية، يسعى الاقتراح إلى تنفيذ نموذج إنمائي متكامل ومتعدد القطاعات لا يرمي إلى إعادة بناء البنية التحتية المتضررة فحسب، ولكنه يعطي أيضا في نفس الوقت حلا مستداما على الأمد الطويل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة وتعزيز السلام والأمن،

وينص على مشاركة السكان المتضررين والسلطات المتضررة.

إن تعزيز الهيكل المؤسسي في هايتي مهم مثل أهمية المساهمة في تعميرها المادي. وتعزيز الشرطة الوطنية الهايتية خطوة في الاتجاه الصحيح واستجابة للتحديات الراهنة، خصوصا تحديات حماية المشردين والفئات الضعيفة، ومكافحة الجريمة وإدارة الحدود. وزادت كولومبيا مؤخرا عدد ضباط الشرطة المشاركين في بعثة الأمم المتحدة، ومنهم ٣٤ اختصاصيا من الشرطة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية موجودون حاليا.

وعلى نفس المنوال، فإن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ذات صدقية ومشروعة سيمنح الحكومة الجديدة ولاية واضحة لا خلاف عليها لقيادة عملية إعادة الإعمار؛ وسيسهم في الاستقرار السياسي الضروري للإنعاش وتجديد التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزامه بدعم العملية الانتخابية. إن إعادة إعمار هايتي مشروع طويل الأمد ويتطلب القيادة القوية من الحكومة والدعم المستمر من المجتمع الدولي. ونجاح بعثة الأمم المتحدة، وانسحابها اللاحق، مرتبطان بعملية إعادة الإعمار واستعادة بُنى الدولة وقدراتها على كفالة الاستقرار الدائم.

ويرغب وفد بلدي في توجيه رسالة للتضامن إلى حكومة وشعب هايتي، وفي الإعراب عن اعترافه بقدرته على التغلب على كارثة مدمرة كتلك، وعلى النهوض بتنفيذ خطة العمل للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني، مما يحدد هوية المجالات ذات الأولوية لإحراز التقدم في إنعاش وتنمية البلد. ومهمتنا هي الترحاب بخطة العمل بوصفها خارطة الطريق التي سترشد جميع أعمالنا في الميدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غيتيريز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي، ويهنئ مجلس الأمن على التنظيم الحسن التوقيت لهذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في هايتي، بخاصة ونحن نستعد لمناقشة الحاجة إلى تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2010/446 وبالإحاطة الإعلامية الشاملة جدا للممثل الخاص للأمين العام لهايتي، السيد إدموند موليه، الذي نرحب به ونشكره على عمله الرائع في هايتي.

وكما لاحظ وفد أوروغواي، فإن هذه المناقشة تثبت التزام المجلس والمجتمع الدولي بعملية إعادة الإعمار في هايتي، وتعطينا فرصة لتبادل الآراء بشأن التقرير وفي كيفية تقييم البعثة ومشاركتنا فيها.

وعلى ضوء ملاحظات الأمين العام الواردة في تقريره، يود وفد بلدي أن يؤكد على جانبين من التقرير بخاصة أننا نعتبرهما أساسيين. على الرغم من التقدم المحرز في إعادة إعمار هايتي من خلال جهود بعثة الأمم المتحدة، وحكومة هايتي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، لا تزال تحديات وصعوبات خطيرة ماثلة يمكنها أن تهدد التقدم المحرز حتى الآن في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية. إننا نواجه حالة بالغة الهشاشة يجب معالجتها على نحو شامل عن طريق التنمية ولتعزيز القدرات الوطنية والأمن الوطني.

لقد أكد الأمين العام على مشكلة إعادة توطين المشردين الذين يعيشون في مخيمات، مسلطا الضوء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة التي لا يمكن ويجب ألا يستخفّ بها. وأي جهد لمعالجة مختلف المشاكل ينبغي تنسيقه ومواءمته مع الاستراتيجيات الوطنية والأولويات

الوطنية، كما هو محدد في خطة العمل للإنعاش والتنمية على الصعيد الوطني لهايتي. وفي ذلك السياق، وبدون إهمال الشواغل الأمنية، يجب زيادة الجهود التكميلية لوضع أساس صلب لإنعاش ونمو هايتي على الصعيد الاقتصادي وتنميتها المستدامة.

ولذلك، فإن العمل المنجز لإشراك وإدماج كل أصحاب المصلحة المحليين من القطاعين العام والخاص مهم جدا، ونحن نهنئ حكومة هايتي على جهودها. لقد أعرب وفدي عن اقتناعه بأهمية قيام تحالف استراتيجي بين القطاعين العام والخاص في هايتي من شأنه أن يسهم في تعزيز المؤسسات في تلك الدولة الشقيقة مع ضمان استقرارها وأمنها وتنميتها المستدامة.

ومن الواضح أيضا من تقرير الأمين العام (S/2010/466) أن من المهم مواصلة التعاون إذا أريد استعادة القدرة المؤسسية لحكومة هايتي وتحسينها وتعزيزها في جميع أنحاء البلد. ولذلك من الضروري تشجيع ودعم الإصلاح الدستوري والعملية الانتخابية باعتبارهما أساسين لا غنى عنهما للقدرة الحقيقية على الحكم.

ومن الضروري أن تواصل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عملها بغية التصدي لهذه التحديات بأفضل طريقة ممكنة. ولذا فإننا نرى أنه ينبغي تجديد ولايتها وأن يمنح المجتمع الدولي أكبر دعم ممكن لأنشطتها. ومن هذا المنطلق، زادت بيرو، إدراكا منها لضرورة تعزيز البعثة، مساهمتها بقوات بـ ١٥٠ فردا آخر للتعاون في عمل البعثة.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد أن بيرو ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز انتعاش هايتي واستقرارها وتنميتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل شيلي.

السيد إيراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكرك سيدي الرئيس، بداية، على عقد هذه المناقشة بشأن الحالة في هايتي، البلد الشقيق الذي اضطر خلال الأشهر الأخيرة التصدي للتحديات الجسام الناجمة عن الزلزال المدمر الذي تعرض له في كانون الثاني/يناير.

وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد إدموند موليه، على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى العمل الهائل الذي يضطلع به وفريقه في هايتي. وأشكره جزيل الشكر. كما نود أن نشكر السفير ميروريس ممثل هايتي على شرحه لرأي حكومته بشأن التحديات الرئيسية التي تواجهها.

وتؤيد شيلي، مع خالص الامتنان، البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي باسم مجموعة أصدقاء هايتي، وتغتنم هذه الفرصة لتعيد تأكيد أواصرنا مع هايتي ودعم جهودها من أجل التعمير وبناء السلام والتنمية الطويلة الأجل.

وتمثل مساهمة شيلي في البعثة تعبيرا عن التزامنا الراسخ بالتعددية في الاستجابة المنسقة للمجتمع الدولي ممثلا في المحفل الرئيسي للأمم المتحدة. إنها أيضا تعبير عن أهمية تلك المنطقة في سياستنا الخارجية.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2010/446)، سيكون أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها هايتي هو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر. ونحن واثقون بأن إجراء انتخابات سلمية سيسهم في توطيد بيئة من الاستقرار السياسي. وما من شك في أن الصلاحية الكاملة للنظام الديمقراطي وتعزيز سيادة القانون سيمثلان عنصرين أساسيين في نجاح جهود الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل الجاري بذلها في البلد.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير للعمل المهم الذي تضطلع به البعثة في مجالات مثل حماية المجموعات

الضعيفة، بما فيها النساء والأطفال، وتقليل العنف المجتمعي وتعزيز دعم مؤسسات الدولة، من جملة أمور. ونعرب أيضا عن تأييدنا لتجديد ولاية البعثة.

ونرى أنه ينبغي إيلاء الاهتمام للصلة بين الأمن والتنمية، لأن توطيد ظروف أمنية مستدامة سيتوقف بقدر كبير على توفر فرص وظروف معيشية أفضل للسكان. ونثمن الإسهامات التي يمكن أن تقدمها اللجنة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الشأن.

ويجب أن تتفق كل الجهود الدولية مع التعاريف التي وضعتها حكومة هايتي تماشيا مع مبدأ الملكية الوطنية لتعمير البلد وتنميته الطويلة الأجل. ونغتنم هذه الفرصة للتنويه للاعتراف بقيادة الحكومة الهايتية في استجابتها لعمليتي التعمير والتنمية في الأجل الطويل.

وتؤيد شيلي العمل المباشر لدعم المرأة الهايتية، التي ستسهم قدرتها على الاضطلاع بدور محوري إسهاما كبيرا في عملية التعمير. ونؤيد العمل الذي اضطلعت به البعثة مع وزارة شؤون وحقوق المرأة والسلطات المحلية، بما في ذلك تقديم المساعدة القانونية للنساء والشباب ضحايا العنف. ووفقا لخطتنا الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، نؤكد من جديد أهمية اتخاذ مبادرات مستدامة من شأنها أن تعزز وتشجع إشراك المرأة في أنشطة البعثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد أرغييو (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، وأن أعرب عن شكري لإتاحة الفرصة لي للاشتراك في هذه الجلسة بشأن الحالة الراهنة في هايتي والتحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في ضوء آخر تقرير للأمين العام (S/2010/446). كما أود أن أشكر الوسيط، الممثل الخاص للأمين العام، السيد إدموند موليه، على إحاطته الإعلامية، وفي المقام الأول، على عمله الجاري الذي يستحق الثناء بصفته رئيسا للبعثة. كما أشكر السفير ليو ميروريس على إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لجمهورية أوروغواي الشرقية باسم مجموعة أصدقاء هايتي، ومن ثم أود أن أكتفي بالإدلاء ببعض التعليقات الإضافية.

وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد التزام الأرجنتين الراسخ تجاه هايتي – وهو التزام مستمر منذ ١٦ عاما وتعبر عنه اليوم مشاركتنا المستمرة في البعثة. فبعد الزلزال في كانون الثاني/يناير، نشرنا في البعثة سرية مشاة إضافية تتألف من ١٥٠ عسكريا للمساعدة في توزيع المساعدات الإنسانية على سكان هايتي.

ونؤيد شروط إعادة تشكيل ولاية البعثة التي أذن بها هذا المجلس في القرارين ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠)، ونتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره بأن أفضل وقت لتقييم مدى استصواب تعديل الولاية الحالية ومستوى قوات البعثة سيكون بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر وبعد تنصيب الرئيس والحكومة الجديدين.

وبالمثل، يتشاطر وفدي رأي الأمين العام بأن هايتي، تحت قيادة الحكومة الهايتية وبدعم دولي، نجحت في تفادي كارثة ثانية من الأوبئة أو الاضطرابات الاجتماعية. ونرى أن وجود البعثة كان عاملا حاسما لتحقيق الاستقرار في ذلك الصدد.

وتبقى الحالة السياسية والاقتصادية في هايتي معقدة نتيجة الدمار المادي والخسائر الكبيرة في القدرة المؤسسية نتيجة للزلزال. لقد محت المأساة التقدم الذي كان قد تحقق في مجالات كثيرة في هايتي. وأدت إلى تجدد التزام المجتمع الدولي بإعادة بناء وتعزيز جمهورية هايتي. وفي هذه الظروف، وبغية الإسهام في جهود إعادة البناء، نعمل مع بيرو من أجل إمداد البعثة بسرية خوسيه دو سان مارتن الهندسية المدمجة.

اسمحوا لي أيضا بأن أذكِّر بأن الأرجنتين، وبدافع من اهتمامها بتطوير القدرة المؤسسية للدولة في هايتي، تشارك بفعالية في التعاون مع الشرطة الإقليمية كي تتمكن هايتي من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي في المستقبل غير البعيد. وفي أعقاب عدد من الاجتماعات التحضيرية، قامت الأرجنتين وشيلي، في عام ٢٠٠٩، بإصدار تقرير تقييمي وخطة عمل بشأن التعاون في مجال الشرطة مع هايتي ، بهدف التنسيق مع الشرطة الوطنية في هايتي وإضفاء الصبغة المؤسسية عليها وتقييم التعليم والتدريب الفني المقدمين لها. وقد تم تعليق هذا التنسيق بسبب الزلازل التي وقعت في هايتي وشيلي، لكن سيتم استئناف المبادرة عندما تفرغ حكومة هايتي من استكمال تقرير يحدد الأولويات والاحتياجات في هذا المجال.

وبصفتي مشاركا في مؤتمر المانحين المعقود في ٣١ آذار/مارس، أود أن أشير إلى أن الأرجنتين قد تبرعت بمبلغ ١٦ مليون دولار كجزء من نصيبها من الـ ١٠٠ مليون دولار التي تبرع بها اتحاد أمم أمريكا الجنوبية. وقد توفرت هذه الأموال بالفعل لأمين عام الاتحاد للقيام بمشاريع تعاونية يتم تحديدها في بورت – أو – برانس من خلال الأمانة العامة الفنية التابعة للاتحاد؛ وهي تتعلق بالأمن الغذائي، والوقاية من الأخطار وتفادي الكوارث الطبيعية وبناء قدرة الدولة الهايتية. وقد تبرعنا بمليون دولار إضافي للأنشطة والبرامج التعاونية التي تقوم بها الأرجنتين في هايتي من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبصورة رئيسية في مجال الأمن الغذائي وبناء المؤسسات.

ويؤمن وفدي بأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لا تزال عاملا حاسما في تهيئة بيئة آمنة ومستقرة ومستدامة في هايتي، كما لاحظ الأمين العام في تقريره. ولهذا السبب نعتقد أن تمديد ولاية البعثة أمر أساسي.

وأود أن أختتم بياني بالتذكير بأننا نعمل في هايتي آملين أن يأتي يوم تتحقق فيه ولاية بعثة الأمم المتحدة ولا تعد هناك حاجة إلى وجود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتمكن الهايتيين من تحمل المسؤولية الكاملة عن تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية. ولتحقيق ذلك الهدف، من الأهمية بمكان أن نستمر في العمل لبناء القدرة المؤسسية للحكومة الهايتية، وفقا للأولويات الدولية وفي إطار مناسب لتنسيق الأمم المتحدة للمساعدة الخارجية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم.

إننا، كدليل على التزام النرويج، نرشح فريقا من خمسة ضباط من الشرطة من ذوي الخبرة في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ليخدموا في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وهذا فريقنا المتخصص الأول الذي يخدم في بعثة تابعة للأمم المتحدة، وهو يعكس الأهمية الكبيرة التي توليها النرويج للمساهمة في العمل الملموس الذي تقوم به بعثات الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي. ونشيد بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة

للسلطات الهايتية في افتتاح مراكز فرعية للشرطة المجتمعية يمكن أن تساعد ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا وفي المناطق المعرضة للجرائم.

وتسود إمكانية وقوع اضطرابات اجتماعية. وعلى المرء أن يبحث عن حلول من شأنها أن تتيح للأمم المتحدة المشاركة في مناطق بورت - أو - برانس التي تصنف بأنها غير آمنة. وتشيد النرويج بالعمل الذي قام به برنامج تقليص العنف المجتمعي وتوصي بتمديد البرنامج.

وتؤيد النرويج بكل وضوح التدابير التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك التدريب وإنشاء فريق نظام الإحالة آليات تقديم التقارير وجمع البيانات. وينبغي للمبادئ التوجيهية للتدخلات الهادفة إلى التصدي للعنف القائم على نوع الجنس في حالات الطوارئ الإنسانية التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن ترشِّد تنفيذ هذه التدابير.

وتشجع النرويج بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما فيها اللجنة المؤقتة المعنية بانتعاش هايتي أن تراعي مراعاة كاملة التوصيات التي أصدرتها المفوضة السامية لحقوق الإنسان في بيانها الذي أدلت به أمام مجلس حقوق الإنسان في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ونشارك المفوضة السامية الدعوة إلى أن تعتمد جميع برامج ومشاريع إعادة الإعمار نهجا يستند إلى حقوق الإنسان، بما في ذلك أثناء عمليات تقديم العطاءات. ويجب تطبيق نهج مستند إلى نوع الجنس على جميع جهود الإغاثة وإعادة الإعمار.

لقد قدمت النرويج جزءا كبيرا من دعمنا من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، بما فيه كدعم للميزانية. وقد تم تسديد مساهمة النرويج في الصندوق بمبلغ ٣٣ مليون دولار. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى تقديم المزيد من الدعم الدولي ودعم الميزانية من خلال الصندوق، وهكذا ندعم الجهود التي تبذلها الحكومة في إعادة الإعمار.

ومع أن هناك تطورات إيجابية فيما يتعلق بالتحضيرات للانتخابات الرئاسية والتشريعية، يساورنا القلق حيال أوجه القصور في عملية تسجيل الناخبين وقد يكون لذلك أثر سلبي على الانتخابات وشرعيتها.

والتحدي الماثل الآن هو تحقيق انتقال تدريجي من حالة الإغاثة إلى حالة الانتعاش مع مراعاة أن الحالة الإنسانية متقلبة. ونتوقع من الأمم المتحدة أن تقوم بدور قيادي في عملية الانتعاش الطويلة الأجل، بما في ذلك بدعم بناء القدرة وتعزيز شرعية المؤسسات الهايتية وإشراك المجتمع المدني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب ممثل هايتي الإدلاء ببيان إضافي، وأعطيه الكلمة.

السيد ميروريس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، ولا يمكن أن أفوت هذه الفرصة، كي أشكر مرة أخرى أعضاء المجلس وجميع الآخرين الذين تكلموا هذا الصباح. وباسم حكومتي، أشكرهم على تعليقاتهم الإيجابية؛ وسوف تبلغ الحكومة بهذه التعليقات على النحو الواجب. وأنا متأكد من أن الحكومة ستتابع التوصيات التي طرحت بينما تمضي حكومتي قدما نحو تحقيق الاستقرار.

لقد أشار عدد من المتكلمين إلى مشكلة العنف الجنسي الناشئة عن بعض الحوادث التي وقعت في بعض مخيمات المشردين. وأؤكد للمجلس أن الحكومة تدرك تماما هذه الحوادث، وأنها تقوم مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشرطة الوطنية في هايتي، باتخاذ

التدابير المناسبة لمعالجة الحالة وكفالة حماية أفضل للنساء والأطفال.

وأخيرا، أود أن أنقل امتنان حكومة وشعب هايتي للسيد موليه ولبعثة الأمم المتحدة. ونعرف جميعا أنهم يعملون في ظروف صعبة للغاية وأنهم رغم ذلك قد مكنوا الحكومة والبلاد من تحقيق تقدم نحو الاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.